وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلـــــوم التـسـيـيـــر
قسم: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

المؤسسات الناشئة واشكالية التمويل

دراسة حالة ولاية سعيدة 2023

من إعداد الطلبة:
بلوفة عبد الوهاب
سعد الدين ايهاب

تحت إشراف الدكتور:
عتيق شيخ

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/25

رئيسا .....

د.عتيق شيخ *مشرفا*

..... *مناقشا*

السنة الجامعية
2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا بإتمام موضوعنا

ثم نشكر الاستاذ المشرف عتيق الشيخ

على توجيهاته القيمة والملازمة لنا طيلة اعدادنا هذا البحث

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز عملنا المتواضع

من قريب ومن بعيد

وفي الأخير نشكر كل الطاقم الاداري والفني بجامعة الدكتور مولاي الطاهر

وخاصة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى

الى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي الغالية

حفظها الله وأطال عمرها

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه

الى أفراد عائلتي

إلى أصدقائنا الأعزاء الذين كان لهم الفضل في إتمام

هذا العمل

الى كل من أناروا لنا الطريق في سبل التحصيل

ولو قدر بسيط من المعرفة

الى أساتذتنا الكرام

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التي تتميز بها المؤسسات الناشئة التي تصنفها ضمن أهم قطاعات الاقتصاد المحلي والعالمي، و هذا راجع للأهمية الاجتماعية و الاقتصادية التي تكتسبها، و لذا أدركت دول العالم كافة و خاصة المتقدمة منها أن هذا القطاع يقدم قيم مضافة لاقتصادياتها بصورة مستمرة و بشكل سريع إذا ما تم الاهتمام به وتطويره، إلا أن الجزائر و باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو أدركت ذلك و بدأت في العمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك من بإعطائه الأهمية التنظيمية و التشريعية من جهة و التنفيذية و التطبيقية من جهة أخرى، بحيث عملت على إنشاء برامج و هياكل لدعم النشاط الصغير و المتوسط و حتى المصغر و مرافقته تمويليا و تقديم الاستشارات ومتابعة سير النشاط، و قد استطاعت المؤسسات االناشئة الجزائرية أن تلعب دورا هاما على الصعيد الوطني من خلال مساهمتها في كل من التشغيل و الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة.

Abstract

This study aims to highlight the importance of startups, which are classified as one of the most important sectors in the local and global economy. This is due to the social and economic significance they acquire. Therefore, all countries, especially the advanced ones, have realized that this sector continuously and rapidly provides added value to their economies if it is nurtured and developed. However, Algeria, as a developing country, has also recognized this and has started working on promoting the small and medium-sized enterprise (SME) sector. This includes giving it regulatory and legislative importance on one hand, and executive and applicative attention on the other. Algeria has worked on establishing programs and structures to support small, medium, and even micro activities, providing financial assistance, consultations, and monitoring of their progress. Algerian startups have been able to play a significant role at the national level by contributing to employment, gross domestic product, and value added.

الفهرس

فهرس المحتويات

الفصل الاول الاطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد: 8

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة 9

المطلب الأول: تعريف ،مميزات وأهمية المؤسسات الناشئة 9

المطلب الثاني: دورة حياة المؤسسة الناشئة وخطوات انشائها 14

المطلب الثالث: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها 17

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر 20

المطلب الأول: الفرق بين المؤسسة الناشئة Startups والمؤسسة الكلاسيكية. 21

المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر 22

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري 25

الفرع الأول: دور المؤسسات الناشئة في التوظيف 25

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في الدخل الوطني 26

الفرع الثالث: دور المؤسسات الناشئة في الإبداع والابتكار 27

المبحث الثالث: تجربة بعض الدول في مجال المؤسسات الناشئة 30

المطلب الأول: تجربة بعض الدول المتقدمة 30

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية 34

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة على الصعيد الدولي 38

خلاصة: 40

الفصل الثاني الاطار النظري للتمويل

تمهيد: 42

المبحث الأول: ماهية التمويل 43

المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته. 43

الفرع الأول: تعريف التمويل. 43

الفرع الثاني: أهمية التمويل 44

المطلب الثاني: أشكال التمويل وأنواعه 44
الفرع الأول: أشكال التمويل..... 44
الفرع الثاني : أنواع التمويل 47
المطلب الثالث: مصادر التمويل 49
الفرع الأول : المصادر الداخلية للتمويل..... 49
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة 54
المطلب الأول: معايير وإجراءات منح القروض البنكية 54
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الناشئة..... 56
المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية الممنوحة والضمانات البنكية المطلوبة من طرف للمؤسسات الناشئة..... 60
المبحث الثالث: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر 65
المطلب الأول: أهداف وخصائص تمويل المؤسسات الناشئة..... 65
الفرع الأول : أهداف تمويل المؤسسات الناشئة..... 65
الفرع الثاني : خصائص تمويل المؤسسات الناشئة 66
المطلب الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية..... 68
الفرع الأول : أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر مؤسسات التمويل 68
الفرع الثاني : أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر القائمين على المؤسسة..... 69
المطلب الثالث: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة 70
الفرع الرابع: الوكالات: 74
الفرع الخامس: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة..... 75
خلاصة: 76
المبحث الأول: مداخلة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية بجامعة دكتور مولاي الطاهر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية..... 78
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية مهام مديرية الصناعة و المناجم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 78
المطلب الثاني : مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سعيدة..... 85

المطلب الثالث: التقرير السنوي لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022 مديرية الصناعة لولاية سعيدة ... **87**
المبحث الثاني: – الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية anade **92**
المطلب الأول : تعريف الوكالة و الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **92**
المطلب الثاني مهام الوكالة و شروط الاستفادة و مراحل الإنجاز و المراقبة **93**
المطلب الثالث: صيغ التمويل و الإعانات الممنوحة **95**
المبحث الثالث: الية تمويل مؤسسة صغيرة او متوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة..... **100**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة **100**
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية **103**
المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري..... **105**
الفرع الأول الدراسة التقنية للمشروع **105**
الفرع الثاني الدراسة المالية للمشروع الاستثماري **108**
الفرع الثالث: القرار المتخذ من إدارة البنك **118**
خلاصة الفصل: **121**
خاتمة: **123**
قائمة المصادر و المراجع **128**

قائمة الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
1	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)	27
2	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2018- 2023)	29
3	اهم المؤسسات الناشئة في العالم لعام 2020.	39
4	العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة	96
5	عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف	97
6	العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS	97
7	عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن	98
8	عدد المؤسسات القطاع العام وعدد المؤسسات القطاع الخاص .	97-98
9	وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب البلديات الموقوفة الى غاية 31 ديسمبر 2022	100
10	التمويل الذاتي	105
11	التمويل الثنائي	106
12	التمويل الثلاثي	107
13	مدة تسديد القروض	109

14	رقم الأعمال التقديري لخمس سنوات	116
15	تكلفة اقتناء الآلات والمعدات والأبقار	116
16	الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة	120-119
17	الميزانية الافتتاحية للمشروع	121
18	جدول حسابات النتائج التقديرية tcr للسنوات الخمس القادمة.	122
19	مخطط التمويل التقديري	124
20	المؤشرات المالية للسنوات الخمس	126
21	النسب المالية للسنوات الخمس القادمة	126
22	نسب المردودية للسنوات الخمس القادمة	127
23	جدو ل مساهمات تمويل المشروع	130

مقدمة عامة

مقدمة

إن ما يحدث في عصرنا هذا من تغيرات متسارعة في كل المجالات، أثبت أن نظام المؤسسات كبيرة الحجم ذات الرأس المال الكبير لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية مؤخرا تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشاريع الصغيرة حديثة النشأة، لاسيما في الدول النامية نظرا لمساهمتها الكبيرة في تنمية اقتصاديات الدول المختلفة.

فالمؤسسات الناشئة أصبحت اليوم نموذج عمل جديد يخلق قيمة اقتصادية معتبرة ويوفر مناصب عمل ويفتح أسواق جديدة لحاملي الأفكار الإبداعية والمبتكرة للأجيال الشابة على وجه الخصوص، ويعد حافز صاحب المشروع (الفكرة) للبدء بتجسيد أفكاره على أرض الواقع، وحافز المستثمر أو الممول للاستثمار في المؤسسات الناشئة هو معدل نمو مرتفع .وفي هذا السياق تفطنت العديد من دول العالم لأهمية المؤسسات الناشئة[Start-up] فأولتها أهمية كبيرة في برامجها التنموية ووضع برامج وخطط استراتيجية لتطوير هذا القطاع لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق دعم وتشجيع أنشطتها الاستثمارية وتنويعها، وهذا راجع لكون المؤسسات الناشئة [Start up] تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية من الناحية الاقتصادية، وتؤدي إلى التقليص من حدة البطالة من الناحية الاجتماعية، كما أنها تحقق نجاحات على عدد من ا الأصعدة.

والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتمامها في السنوات الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات الناشئة خاصة القائمة على التطور والابداع والابتكار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 في محاولة منها التركيز على هذه الأخيرة كأحد أهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في تنويع اقتصادها وتحسين مناخ الأعمال، حيث تحاول إيجاد بنية تكنولوجية خاصة بتبادل المعلومات وتطوير

المؤسسات الناشئة وتوسيع أنشطتها من خلال ابتكار منتجات جديدة تسمح بنموها واستمرارها، لكنها لم تستطع مواكبة هذا النوع من المؤسسات وبقيت تواجه تحديات نظرا لحداثتها وصعوبة تمويلها.

أولا- الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية المتمثلة في السؤال الآتي:

ما هي المؤسسات الناشئة و كيف يتم تمويلها في الجزائر ؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدد من التساؤلات فرعية فيما يلي:

- ❖ هل توجد خصائص للمؤسسات الناشئة تميزها عن غيرها من المؤسسات ؟
- ❖ هل يوجد هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- ❖ ما هي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؟
- ❖ هل تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر؟

ثانيا- الفرضيات:

- ❖ نعم توجد للمؤسسات الناشئة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات.
- ❖ نعم توجد هياكل دعم للمؤسسات الناشئة.
- ❖ نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر.
- ❖ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الداخلي والخارجي ،من خلال توفير مناصب الشغل والحد من مشكل البطالة ،وزيادة الابتكارات وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل الوطني والتنمية الإقليمية ،وتنمية الصادرات.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع لعدة أسباب شخصية أخرى موضوعية نوجزها فيما يلي:

- ❖ الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بحكم التخصص الدراسي، وسعينا في رفع قدراتنا المنهجية والعلمية؛

- ❖ أهمية الموضوع وحداثته عمى المستوى الوطني.
- ❖ اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الناشئة كمكمل لقطاع المحروقات.
- ❖ الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الناشئة خلال الآونة الأخيرة.
- ❖ لإثراء المكتبة بدراسة جديدة حول الموضوع.
- ❖ الرغبة في انشاء مؤسسة ناشئة مستقبلا

رابعا أهداف الدراسة

- ❖ تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي التي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني من خلال
- ❖ إبراز ماهية المؤسسات الناشئة ودورها في الاقتصاد.
- ❖ إبراز أهم الخصائص والمميزات للمؤسسات الناشئة.
- ❖ التعرف على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة.
- ❖ التعرف على كيف يتم تمويل هذه المؤسسات.
- ❖ جذب اهتمام الشباب لموضوع إنشاء هذا النوع من المشاريع.
- ❖ توضيح مصادر التمويل المؤسسة الناشئة.

خامسا أهمية الدارسة:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- ❖ الاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع المؤسسات الناشئة من طرف المفكرين وواضعي السياسات الاقتصادية.
- ❖ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
- ❖ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإصلاحات الكبيرة التي سخرت لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

- ❖ إبراز أهم العراقيل والمشاكل التي أصبحت تعاني منها المؤسسات الناشئة في الجزائر و التي تحول دون استمرارها و تطورها.

سادسا- المنهج المتبع و أدوات الدراسة

1-المنهج المتبع

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع البحث حيث تم إجراء دراسة مكتبية استعرضنا فيها ما يمكن الحصول عليه من دراسات سابقة حول موضوع المؤسسات الناشئة والاستعانة بالكتب والمجلات العلمية وشبكة الانترنت والمعلومات الثانوية حول المؤسسات الناشئة محل الدراسة، كما قمنا بجمع المعلومات المطلوبة عن واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال جمع معلومات من مختلف مؤسسات الدولة كمديرة الصناعة و بنوك تجاربه لغرض معرفة كيفية تمويل هذه المؤسسات.

2-أدوات الدراسة:

ولتحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على مصادر المعلومات التالية :

- ❖ الكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.
- ❖ المجلات المتخصصة والملتقيات ذات الصلة بالموضوع.
- ❖ الدراسات الجامعية في هذا الموضوع.
- ❖ بعض مواقع الانترنيت.

سابعا الدراسات السابقة

1-شريفة بوالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئةstartups ، جامعة 02 أوت ،2511 سكيكدة، الجزائر، ،0222 توصلت إلى أن حاضنات الأعمال تعمل عمى احتضان المشاريع بين مرحلتي بدء الانشاء ومرحلة النمو ودعم المقاولين الجدد ، بالرغم من هذا تعاني الجزائر من نقص الأعمال الرائدة، أوصت الدراسة بضرورة توجه الشاب المقاول لتلبية احتياجات الأعوان الاقتصاديين المحميين وضرورة تطوير برامج التدعيم وزيادة الإنفاق على البحث العلمي وربط الجامعة ببيئة الأعمال.

2-دراسة مصطفى بورنان، علي صولي،الاستراتجيات المستحدثة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة[حلول لإنشاء مؤسسات ناشئة] 2020، هدفت هذه الدراسة الى ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ألنها من بين الشركات التي تتصف بالنمو السريع بالإضافة الى انها من المؤسسات التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، كما أشارت هذه الدراسة الى الآليات التي اتخذتها الجزائر للتخفيض من معدل البطالة وتخفيف حدة تكاليف الانتقال الى اقتصاد السوق، ومن بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

3-دراسة بوالريحان وآخرون، 2021 "دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة "، هدفت هذه الدراسة الى بيان اهمية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة باعتباره بديل للتمويل، كما اشارت هذه الدراسة الى التعرف على اهم شركة من شركات رأس المال المخاطر الا وهي شركة FINALEPوابرزت دورها الفعال في دعم مختلف المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة.

ثامنا- هيكل الدارسة.

قصد الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة أو خطأ الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

-**الفصل الأول:** الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تحت عنوان: مدخل إلى لمؤسسات الناشئة، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تبيان الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، اما المبحث الثالث فتطرقتا الى تجربة بعض الدول في المؤسسلت الناشئة.

الفصل الثاني: آليات مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة. وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تحت عنوان: ماهية التمويل ، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى تمويل المؤسسات الناشئة عموما ، اما المبحث الثالث فتطرقتا الى واقع التمويل في الجزائر.

الفصل الثالث: واقع هده المؤسات في ولاية سعيدة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تحت عنوان:المؤسسات الناشئة واحصائيلتها في ولاية سعيدة ، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى صيغ التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولتية ، اما المبحث الثالث فتطرقتا الى دراسة حالة تمويل مشروع من طرف بنك الفلاحة لتبيين كيفية التمويل.

الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات التي لها دور هام في النشاط الاقتصادي فهي يمكن لها أن تتطور بصورة أسرع من المؤسسات الكبيرة لكون طبيعتها تكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير وتقبل الأفكار المستحدثة، إلا أنها تحتاج لجهات دعم واحتضان توفر لها أسس نشأتها واستمرارها حيث زاد الاهتمام بهذه المؤسسات الناشئة وذلك بعد ظهور مؤسسات مختصة في ذلك وهي ما أطلق عليها حاضنات الأعمال.

وقد اهتمت الجزائر في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة نظرا إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها و محاور التنمية المستقبلية، وكذا الإنجازات المحققة إلى حد الآن ومساهمة هيئات في إنشاء العديد من هذه المؤسسات بهدف تقليل التبعية النفطية. وسنتناول في فصلنا هذا مختلف المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الناشئة من تعريف وخصائص وأهداف وغير ذلك وواقع هذه المؤسسات في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا للإبداع وخلق مناصب العمل، وقد أصبحت السبيل لدعم التنمية في أغلب دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة ومرونتها ومشاريعها المبتكرة، وسهولة انتشارها جغرافيا، ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها القوة الاقتصادية المحركة لاقتصاديات الدول، تعتبر الأكثر كفاءة في توظيف رأس المال وتساهم في توفير فرص العمل، وبالتالي التقليل من البطالة، إلا أنه ونتيجة لتبنيها أفكار جديدة ومبتكرة إبداعية فهي تكون فائقة المخاطرة وهذا لا ينفي حاجتها للرعاية والمساندة للوقوف في وجه المنافسة وإحاطتها بعناية خاصة والتغلب على العقبات التي تقف أمام استمرارها واستدامتها.

المطلب الأول: تعريف ،مميزات وأهمية المؤسسات الناشئة

تعريف المؤسسة الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة على أنها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو و البحث عن الأسواق، وأصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم.

يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكل فعالية.[1] [1]

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم. كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية .

[1]بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئ. Startups دراسة حالة الجزائر ،مجلة البشائر الاقتصادية المجلد رقم 04 العدد 02 جامعة 20 اوت 1995، سكيكدة ،الجزائر،2018،ص420.

وعرفها نيل بلومينال على أنها شركة تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها، وغير مضمون نجاح هذا الحل.[1]

وقد عرفها (بول قراهام) في مقاله المشهور حول النمو على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة ، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، و الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.[2]

و يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق و طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.[3]

من خلال هذا يمكن تعريفها على انها شركة صغيرة حديثة التأسيس تعمل في مجال معين وتهدف إلى تطوير وتسويق منتجات أو خدمات جديدة بطريقة مبتكرة. تتميز المؤسسات الناشئة بروح الابتكار والقدرة على التغيير السريع والتكيف مع التحديات والتكنولوجيا الجديدة.

تكون المؤسسات الناشئة عادةً مبتكرة وتعمل على حل مشكلة أو تلبية احتياج في السوق الذي لم يتم تلبيته بشكل كافٍ من قبل الشركات القائمة. وتتميز بقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق والاستجابة لتطلعات واحتياجات العملاء بشكل سريع.

[1]مجموعة من الباحثين ، دراسات و ابحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 12، العدد01 جامعة زيان عاشور الجلفة ، 24 اكتوبر 2020 ص 536

[2]الملتقى الوطني الثاني عشر، المؤسسات الناشئة والحاضنات، مطبعة منصور، جامعة الوادي، 25 فيفري 2021 ، ص 12-11.

[3]بوالشعور شريفة، مرجع سابق.

مميزات المؤسسة الناشئة وخصائصها

المميزات

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم المميزات أيضا سنذكر ما يلي[1]:

أولا – حديثة العهد : أي أنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حداثتها وأمامها خياران إما التطور والازدهار لتصبح شركة ناجحة قائمة بذاتها تقدم منتجات جديدة تحتاجها الأسواق، أو إغلاق أبوابها و القبول بالخسارة.

ثانيا – شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي و المتزايد من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد ايراد اسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل بكلمات اخرى إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير. وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

ثالثا – شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة و اشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية و عصرية. يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال 1 المنصات على الأنترنت، ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم حاضنات االاعمال.

رابعا – شركات تتطلب تكاليف منخفضة : يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع و مفاجئ بعض الشيء[2].

[1]مصطفى بورنان، علي صولي ،الاستراتيجيات المستحدثة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة(حلول لانشاء المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 11،العدد 01،2020،ص133.

[2]مصطفى بورنان، علي صولي ،الاستراتيجيات المستحدثة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة،المرجع السابق ، ص133

خصائص المؤسسات الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الإقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها[1]:

1. روح المبادرة بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها.
2. تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى إن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون عالية في إستيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة.
3. لمساهمة في إستراتيجية التنمية المحلية، وذلك كون العديد من الدول تضع خططا للتنمية المحلية، بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة.
4. قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وإمداد نطاقها إلى المناطق النائية إضافة إلى قلة الإنتشار الجغرافي.
5. مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري وقدرتها على التأقلم مع التغيرات التي تحدث في محيطها.
6. الإنخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء وقلة التدرج السلطوي.
7. إستخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة.
8. دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والإستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات إلزامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة.[2]

[1] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)- ، حوليات جامعة بشار 1 في العلوم الإقتصادية، المجلد ،07 العدد ،03 ،2020 ص280-279.

[2] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، مرجع سابق، ص280.

أهمية المؤسسة الناشئة

تكتسي المؤسسات الناشئة خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية وتبرز أهمية الشركات الناشئة في[1]:

أولا – خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة لمؤسسة فوكمان حول أهمية الشركات الناشئة في خلق فرص العمل تمكن الباحثون من إثبات أن الشركات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة 1992–2005 و هو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات الأخرى.

ثانيا – زيادة إنتاج السلع و الخدمات : فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، وفي تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، وتقدم مساهمات غير متناسبة في نمو السلع و الخدمات.

ثالثا – إحداث تأثير إيجابي في المجتمع: نظرا لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع و خلق عقلية جديدة تماشيا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم وتطويرهم الوظيفي.

رابعا – فتح أسواق جديدة تخلق الشركات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، وهو ما يدعم المنافسة و يدفع الاقتصاد نحو التطور.

خامسا – تعزيز البحث العلمي : يمكن للشركات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية و الخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير

[1]بوزرب خير الدين ،خوالد أبو بكر ،تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والم مول – دراسة تحليلية- مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين ألساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل2021، ص 362 .

في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات و المعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة.[1]

المطلب الثاني: دورة حياة المؤسسة الناشئة وخطوات انشائها[2]

دورة حياة المؤسسة الناشئة

تمر دورة حياة المؤسسة الناشئة بالمراحل التالية:[2]

أولا– مرحلة بناء الفكر حيث يتم طرح فكرة إنشاء مشروع من خلال دراسة السوق و سلوك المستهلكين ومحاولة وضعها حيز التنفيذ وتطويرها في المستقبل ووضع خطط تحويلها واختيار الطريقة المناسبة لها.

ثانيا– مرحلة الانطلاق وهنا يتم إطلاق المنتج أو الخدمة لأول مرة، حيث يكون غير معروف، مع صعوبة إيجاد جهة التمويل المناسبة، فعادة ما يلجأ صاحب المشروع إلى العائلة، وهنا يكون المنتج مرتفع السعر وبحاجة إلى الترويج.

ثالثا – مرحلة النمو: ينمو فيها المنتج ويبلغ الذروة، ويزيد العرض منه ويتوسع النشاط إلى جهات أخرى تنتجه بنفس الخصائص

أو أفضل، مما يهدد مكانته ويبدأ المنتج في التراجع و الفشل.

رابعا – مرحلة الإختفاء: حيث يستمر المنتج في التراجع حتى وصوله للاختفاء مما قد يؤدي إلى خروجه من السوق مما يستدعي إدخال التعديلات المناسبة عليه باتباع استراتيجيات منظمة ومحاولة بعثه من جديد واكتساب الخبرة اللازمة، وهنا تكون المرحلة الثانية من المنتج حيث يتم ضبط سعره و تسويقه بشكل أسرع.

خامسا – مرحلة النمو المتزايد: هنا يكون المنتج قد تطور بشكل كبير وتجاوز مرحلة التجربة، وتباشر الشركة في النمو. كما أن المستهلكين المستهدفين اعتمدوا على الابتكار الجديد، وتبدأ مرحلة تحقيق الأرباح والإنتاج بحجم كبير[1].

---

[1] بوزرب خير الدين،خوالد ابوبكر، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع و المأمول- نفس المرجع السابق، ص362.

[2] الياس حناش، بوفنغور خديجة "المؤسسات الناشئة في الجازئر بين الواقع ومتطلبات التطوير"-دراسة تحليلية –مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل،2021.

خطوات انشاء المؤسسة الناشئة

يعتبر تأسيس مؤسسة ناشئة حلم كل رائد أعمال يسعى إلى تجسيد فكرته على أرض الواقع، ليستقل بمشروعه الخاص او ليتخلص من رئيس الوظيفة التي تكبح إبداعه و مهاراته، وتربطه بأوقات ومهام يومية لا يجد متعة في إنجازها، مع ذلك فإن تأسيس شركة ليس بتلك السهولة التي يعتقدها معظم الناس، إذ أن الكثير من الشركات الناشئة تفشل في غضون سنوات قليلة من تأسيسها.

وتتمثل خطوات تأسيس المؤسسة الناشئة فيما يلي :

أولا – العثور على فكرة الشركة: رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة في رحلة رائد الأعمال نحو تأسيس شركة ناشئة تبدأ بإيجاد فكرة مناسبة،

وأفضل طريقة لذلك تكون بالعثور على مشكلة يعاني منها المجتمع أو فئة منه و محاولة إيجاد فكرة حل لها، وقد تبدو هذه الطريقة صعبة بالنسبة إلى البعض أو أنها الطريقة الوحيدة.[1]

ثانيا – دراسة السوق وهي جمع وتفسير وتحليل منهجي للبيانات والمعلومات حول السوق المستهدفة واحتياجاتها و المنافسين إلى جانب المستهلكين الفعليين و المحتملين وسلوكياتهم وموقعهم الجغرافي، كل ذلك باستخدام الأساليب و المناهج التحليلية.

ثالثا – حماية حقوق الملكية الفكرية تعني حماية عملك أو علامتك التجارية أو أي ملكية ناتجة عن الإبداع، من الأشخاص الذين قد يسرقون أفكار مشروعك ويستخدمون ملكيتك الفكرية دون اذن منك. [2]

رابعا – اختيار اسم للشركة الناشئة : يمكن ان يعده بعض رواد الأعمال امرا بديهيا وليس بتلك الأهمية اللازمة، فعلى العكس حيث يعد اختيار الاسم المناسب عملا مؤثرا في مدى نجاح العمل بحيث قد يؤدي اختيار اسم خطأ إلى عواقب قانونية وتجارية يصعب تجنبها لذلك يجب أن يكون سهلا .وهذه بعض النصائح التي يجب اتباعها لاختيار اسم الشركة الناشئة:

– اختيار اسم يسهل تهجئته.

–اختيار اسم شامل لا يقيد مع نمو النشاط التجاري.

[1] الياس حناش، بوفنغور خديجة "المؤسسات الناشئة في الجازئر بين الواقع ومتطلبات التطوير" نفس المرجع السابق.
[2] مختار درويش، مدونة https://blog.mostaql.com/establish-a-startup/، 06ماي 2023.

-اختيار اسم يتكون من جزء واحد أو مركب من جزئين على الأقل ولا يكون طويلا.

-اختيار اسم لم يستخدم من طرف شخص آخر أو شركة اخرى.

خامسا – اختيار شريك مؤسس: معظم الشركات الناشئة في العالم والتي عرفت نجاحا كبيرا تم تأسيسها من طرف شخصين على الأقل، فبعض المستثمرين ينظرون إلى المؤسسين وفريق العمل قبل الاطلاع على الفكرة، لذلك وجب البحث عن شخص لديه سجل من الإنجازات أو الخبرات في مجال معين لديه علاقة بمجال هذه الشركة أو أحد أقسامها كالتسويق والمبيعات بحيث يجب التعرف على شخصيته جيدا.

سادسا – كتابة خطة العمل وهي أحد أهم الخطوات التي لابد لأي رائد القيام بها لضمان اتباعه الطريق الصحيح في تأسيس شركة ناجحة، بحيث يجب تحديد فيها ما يراد إنجازه بالعمل الجديد، وتحديد الأهداف والتحديات والطرق الواجب اتباعها لتجاوز تلك التحديات.

سابعا – جمع رأس المال اللازم لتأسيس شركة ناشئة ويعتبر أكبر عائق يواجه رواد الأعمال في تأسيس شركة ناشئة خاصة بهم، بحيث نجد أن التمويل أحد أكبر عوامل النجاح أو فشل غالبية الشركات الناشئة في العالم، لأن قلة او عدم امتلاك المال الكافي لتسيير الشركة خاصة في سنواتها الأولى يعني فشلها في أول الطريق.

توجد عدة مصادر فعالة يمكن لرواد الأعمال الحصول بواسطتها على رأس مال لبدأ تأسيس شركة ناشئة كالتمويل الذاتي من المدخرات الشخصية أو العائلة أو الأصدقاء او القروض البنكية حتى حاضنات الأعمال.

ثامنا – توظيف فريق العمل وهي أحد الأمور التي من الضروري تعلمها مبكرا ، كيفية توظيف و إدارة فريق عمل بشكل فعال، نظرا لأهمية فريق العمل في الشركة الناشئة.

البحث عن افضل الموظفين المحتملين وإجراء مقابلات عمل مع أكبر عدد من المتقدمين لدرس إمكانيات ومهارات كل موظف وتقرير بعناية أي شخص ملائم لأداء الوظيفة، لأن تكوين فريق عمل ذو خبرة وكفاءة عالية أمر مهم لكل مؤسس.

تاسعا – بناء نموذج أولي للشركة الناشئة : بمعنى أدنى وأبسط نموذج قابل للتجريب يكون عليه المنتج أو الخدمة ويتضمن الوظائف الرئيسية، يتم تقديمه للجمهور بهدف جس نبض السوق وجمع المعلومات اللازمة لمعرفة مدى قابلية العملاء المستهدفين للمنتج النهائي قبل طرحه رسميا في السوق.

عاشرا – اختيار مقر الشركة : وصول أي رائد أعمال لهذه المرحلة أمر مميز ، إلا أنه لا بد من التفكير كثيرا قبل تأجير مقر للشركة لأنها أحد أكبر النفقات التي يمكن أن تتكبدها أي شركة ناشئة بجانب الأجور، وأول سؤال يجب طرحه هل يمكن القيام بأعمال الشركة عبر الأنترنيت أم تحتاج إلى مقر فعلي للشركة.[1]

المطلب الثالث: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها

يحتاج نجاح المؤسسة الناشئة عوامل كثيرة أهمها الابداع والابتكار الذي يعتبر عامل رئيسي في قيام الشركة الذي ينافس به الشركات الاخرى، لكن تواجه هذه الشركات عراقيل وصعوبات تعرقل نشاطها، واكثر مشكل يواجهها هو مشكل التمويل،[1]

حيث سنتطرق في مطلبنا هذا الى سبل نجاح المؤسسة الناشئة ومختلف أسباب فشلها.

سبل نجاح المؤسسات الناشئة

من أجل بقائها واستمرارها في السوق تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة في عمرها التشغيلي وتنال المرحلة الأولى من التأسيس نصيبا كبيرا من الاهتمام، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تحقيق التميز والجودة العالية في المنتجات والخدمات التي يقدمونها وقد قدمت مجلة فوربس 10 نصائح يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى والمحافظة على ازدهارها.

أولا – الحصول على حجم تمويل كبير : نادرا ما تمتلك المؤسسات الناشئة سيولة نقدية كافية لتمويل عملها مما يساعدها على تعزيز نموها، وبذلك فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة وهو ما ينطوي على مخاطرة جديدة، ولذلك وجب عليها إيجاد خطة عمل تتناسب مع حجم المخاطر المحتملة.[2]

ثانيا – إنشاء مجلس إدارة : يتميز رواد الأعمال بأن لديهم دافع فضلا عن تمتعهم بالشغف والطموح وهوما يحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق أرباح، إلا أنهم يحتاجون أيضا إلى الخبرة وتكوين علاقة ، مع رواد القطاع الذي يعملون به لذلك فإن عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال3

[1] مختار درويش، مدونة 6 https://blog.mostaql.com/establish-a-startup/ ماي 2023.
[2] إلياس حناش، بوقنعور خديجة، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير – دراسة تحليلية- ، مقال منشور في إطار 1 الكتاب الجماعي الدولي بعنوان – إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأسباب التقليدية و المستخدمة، جامعة جيجل، 2021، ص.

[1] عفاف لومايزية، "حاضنات الأعمال ك لية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجازئر"، مع الاشارة الى بعض التجارب العلمية، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والأساليب المستحدثة، جامعة جيجل،2021، ص85-87.

أعمال وخبراء متمرسين ولا بد من إشراكهم في عملية صنع القرار.

ثالثا – التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة يتعين على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال أعمالهم، بدلا من التركيز على محاولة التغلب على المنافسين، وذلك من خلال إضافة مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء جديدة ومبتكرة للعملاء.

رابعا – الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء: يستوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة اختيار نخبة من الموظفين ذوي الخبرة

والكفاءة من أجل تنمية مؤسساتهم مما يضمن الاستمرار في تحقيق النجاح.

خامسا – التركيز على تنمية المبيعات: يتطلب تحقيق النمو في المرحلة الثانية من حياة المؤسسة الاهتمام بتحقيق المبيعات، وذلك عن طريق تشكيل فريق مبيعات محترف يعمل على تحقيق الأهداف و المتطلبات الخاصة بالمؤسسة، ولذلك وجب على أصحاب المشروعات الحرص على تدريب أفراد الفريق بتوفير كل الأدوات و الظروف التي يحتاجونها فضلا على تحسين علاقات المؤسسات مع عملائها.

سادسا – توفير فريق من القادة المحترفين تحتاج المؤسسة الناشئة إلى قادة محترفين من أجل تدريب الموظفين و الإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق ومحاولة تعزيز النمو و تحقيق أهداف الشركة، حيث أن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافيا لتحقيق أفضل المبيعات من دون مدبرين محترفين ومبدعين.

سابعا – التمييز بين التسويق والمبيعات: يختلف الدور الذي يلعبه كل من المبيعات والتسويق في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها وأشكالها، أما المبيعات فيكمن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما البعض.

ثامنا – بناء علاقات وطيدة مع العملاء : تحرص المؤسسات الناجحة بعد تجاوز المراحل الأولى من نموها على إبقاء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها إلى جانب تقديم خدمات ومنتجات تفوق توقعاتهم وآمالهم فهذه هي الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم.

تاسعا – إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية : إن أصحاب المؤسسات الناشئة بحاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة و المديرين وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الإيجابية وهو ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال المتقلب.

عاشرا – التمييز بين القيادة والإدارة على الرغم من التكافل بين هاتين المهارتين إلا أنهما تنطويان على مضمون مختلف، حيث تهتم القيادة بإلهام الموظفين وتشجيعهم على بذل قصارى جهدهم في العمل، بينما تنطوي الإدارة على إرشاد الموظفين لواجباتهم ومهامهم وتسعى لإيجاد بيئة عمل مناسبة.[1]

أسباب فشل المؤسسات الناشئة

تتم أول خطوة يخطوها الفرد نحو هدف جديد بالخطورة وفي غالب الأحيان يتردد في القيام بها، ومن جهة أخرى هناك أفراد يتسمون بالتحدي والمجازفة ومدركين لنتائج ذلك الاندفاع نحو المجهول وفي كلتا الحالتين وقبل المضي نحو وضع حجر الأساس وجب على الفرد تحليل ما يحيط به و على أصحاب المشاريع معرفة العناصر التي أدت إلى فشل المشروعات التي سبقتهم ومحاولة فهم طبيعتها وتجنبها وتقسم هاته الأسباب إلى أسباب قبلية وبعدية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :[1]

أولا– الأسباب القبلية

1) نقص الخبرة : على الأشخاص الذين يريدون البدء بالمشروع أن يتأكدوا من وجود الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه، فالخبرة تمثل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

2) الإفتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: فالعديد من أصحاب المشاريع يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها في المشاريع الناشئة، ولكن الفصل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الاستراتيجية لن يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق و المحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الاستراتيجية يؤدي إلى تمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عملها، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن المستهلك من شرائه ومن هو المستهلك المستهدف، و بالتالي كيف يمكن جذبه و المحافظة عليه بما في ذلك اختيار الموقع الملائم وهو مزيج من

[1] إلياس حناش، مرجع سابق، ص. 85.

علم وفن، ويتم ذلك مسبقا بحيث لا يجب أن يعود سبب الاختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاغر إنما يستدعي تفكير عميق ما يشمل جاذبية السوق، رضا المستهلك، التكاليف، إمكانية التوسع...إلخ.

كما يسبق وضع الخطة دراسة تحليلية للبيئة الخارجية والأسواق و المنافسين وللحاجات والرغبات، ومقارنة المتوفر في السوق.1

من منتجات وخدمات مع الفكرة الخامة التي تتطلع للتجسيد.

ثانيا – الأسباب البعدية

والتي تظهر بعد التجسيد على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المادية، وكيفية تحصيلها وتخصيصها التحليل غير المعمق و المستمر للبيئة الداخلية و الخارجية من قدرات استراتيجية، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة واللامتناهية، قوة المنافسين السياسات والقوانين الحكومية المتجددة، ضبابية الرؤية والرسالة التماطل في تحقيق الأهداف...إلخ.

ويضيف أن فشل الشركات وبالتحديد الشركات العربية خاصة يعود لتشوش فكرها الاستراتيجي أو غيابه عن الشركة، الأمر الذي انعكس على إمكانية صياغة وتحديد رؤية ورسالة وأهداف المنظمة وبالتالي تشخيص السلوكيات الأخلاقية لها، كذلك نجد أن الإدارة نفسها في مواجهة مشكلات متعددة لا تمتلك وضوحا فكريا لمعالجتها والتمييز بين الأهم والمهم في تحديد الأولويات كما أنها تفتقر إلى الأسلوب المنهجي للتعامل مع المشكلات المطروحة أو التفكير بحلول إبداعية تطويرية، وقد يكون هذا ناتجا عن تفضيل الإدارات للحلول الجاهزة والسريعة بعيدا عن تشجيع المبادرات والإبداع.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الفرق بين المؤسسة الناشئة Startups والمؤسسة الكلاسيكية في المطلب الأول، ولابد من شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر في المطلب الثاني، في حين تم تخصيص المطلب الثالث دور الحاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.

[1] فاطمة بلقواسمي ،أحمد بن يوسف ،أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة startups في الجزائر –دراسة تحليلية – جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،المجلد 02 العدد01 ،2020.ص124،125

المطلب الأول: الفرق بين المؤسسة الناشئة Startups والمؤسسة الكلاسيكية.

أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فان المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي أو بسبب أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا. والتحول من شركة ناشئة إلى شركة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها النمو upper مستقبل المؤسسة الناشئة الـ Startup كما يوضحه الشكل التالي.[1]

الشكل رقم (02) منحنى حياة المؤسسة الناشئة Startups ومؤسسة كلاسيكية

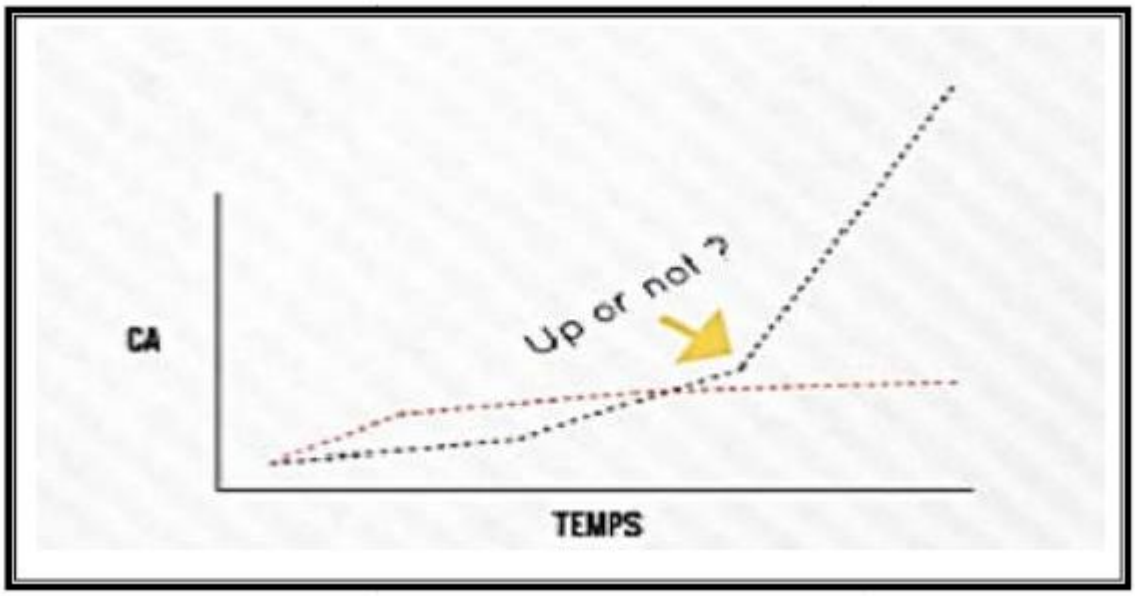

المصدر Dis c'est quoi une start-up?, (2023 juin 20), 1001 startups.fr/dis-cest-quoi Jobell une-start-up/, visite le 20/06/2023 a 12 :55.

الشكل أعلاه يوضح الفرق بين مسار نمو المؤسسة الناشئة startup ، والمؤسسة التقليدية، حيث يعبر الخط الأسود عن مسار نمو مؤسسة ناشئة، بينما يمثل الخط باللون الأحمر مسار نمو مؤسسة كلاسيكية،

[1] بوالشعور شريفة ،دور حاضنات في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start- up دارسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص422- 423.

وعليه فإن أهم عنصر يصنع الاختلاف بين المؤسسة الناشئة والكلاسيكية هو النمو الكبير، ويمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي:

– يمكن أن يكون هناك تشابه بين دورة مؤسسة كلاسيكية تمر بمرحلة انطلاق، نمو، ثم نضج وبعدها تبدأ في التراجع، بينما الشركات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم الغير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو (شركة تويتر، آبل، قوقل)

– كما أن الشركة الناشئة تقدم منتجها لسوق جد كبير على عكس الشركات الكلاسيكية.

– المؤسسة الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.

– بالإضافة إلى الاختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر، نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل المؤسسات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية.[1]

المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر

تختص اللجنة الوطنية في منح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسات المستحدثة في عالم الأعمال، كما تتكفل اللجنة بالنظر في الطعون المقدمة إليها من قبل أصحاب المؤسسات حديثة والنشأة وحاملي المشاريع المبتكرة، اللذين رفضت طلباتهم في منح علامة مؤسسة ناشئة، أو علامة مشروع مبتكر

أولا – شروط منح علامة مؤسسة ناشئة

تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم (20/254) في مادته (11) شروط منح علامة مؤسسة ناشئة وهي كالتالي:[1]2

[1]بوالشعور شريفة ،دور حاضنات في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start- up دارسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص422- 423.

[1] المرسوم التنفيذي رقم (254 - 20) المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

– أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام القانون التجاري وألزمت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.

– أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات، دون أن يبين لنا نص المادة احتساب هاته المدة وحسب أحكام المادة (14) من المرسوم التنفيذي رقم (20/254) فإن مدة (08) سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة لأنها نصت على منحها هذه العلامة لمدة (04) أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أي أن علامة مؤسسة ناشئة لمدة (04) أربع سنوات متتالية فقط، وهي مدة (08) سنوات كعمر علامة مؤسسة ناشئة في كل الأحوال.

– يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة

– يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

– أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة (50)، على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

– يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، وهذا لتسريع خروجها من فترة الاحتضان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور

يجب ألا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل ، إذ يتوجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيها الكفاية.

ثانيا – إجراءات تقديم طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة

ولإتمام هذه الإجراءات المتمثلة في الحصول على علامة مؤسسة لا بدك من:[1]

1– تقديم الوثائق حسب المادة (12) من المرسوم التنفيذي رقم (254/20) يتعين على المؤسسة الراغبة في طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة تقديم طلب غبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية:

– تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.

[1]الملتقى الوطني الثاني عشر، المؤسسات الناشئة والحاضنات، مطبعة منصور، جامعة الوادي، 25 فيفري 2 ص 18-19.

– تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة.[1]

– تقديم شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (cnas) مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجراء.

– شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (casnos)

– نسخة من الكشوف المالية للسنة الجاري.

– مخطط عمل المؤسسة مفصلا.

– تقديم المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة وعند الاقتضاء تقديم كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة تحصل عليها المؤسسة

2– الآجال القانونية حسب المادة (13) من هذا المرسوم (254/20) ، يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من إيداع تاريخ الطلب، وكل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه .

يتم إرسال هذه الوثائق إلى اللجنة الوطنية عن طريق البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسة الناشئة، التي استحدثت خصيصا لهذا الشأن، حسب المادة (15) من المرسوم التنفيذي رقم (254/20) تنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

وقد نصت المادة (14) من ذات المرسوم على أنه تمنح علامة مؤسسة ناشئة" للمؤسسة المدة أربع سنوات (04) قابلة لتجديد مرة واحدة (01) حسب الأشكال نفسها.

وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا ويمكن للجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب، ويتم إخطاره بالرد النهائي الكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما ابتدأ من تاريخ إيداع طلبه.

[1] الملتقى الوطني الثاني عشر، مرجع سابق، ص 18-19.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري

إن المؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما و حيويا في التنمية الاقتصادية الوطنية، فهي تمتاز بكونها مبتكرة في مجال التكنولوجيا، والمؤسسات الناشئة في الجزائر لازالت حديثة النشأة فهي تعتبر مؤسسات صغيرة من حجمها شكلها حتى وإن كانت تختلف في مضمونها في قوة نموها، يمكن الحديث عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: دور المؤسسات الناشئة في التوظيف

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير الفرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية فمع اضطراد الزيارة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة. وعليه يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال فترة (2018-2023):

الجدول (01) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)

البيان	المؤسسات ص.م الخاصة	%	المؤسسلت ص.م العامة	%	المجموع	%
2018	2110665	97.84	46567	2.16	2157232	100
2019	2327293	98.16	43727	1.48	2371020	100
2020	2511674	98.86	29024	1.14	2540698	100
2021	2632018	99.12	23452	0.88	2655470	100
2022	2702067	99.19	22197	0.81	2721264	100
2023	2864566	99.27	21085	0.73	2885651	100

المصدر: اعتمادا على وثائق :

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, -2018/2023)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل عرف تطورا وتزيدا مستمرا خلال فترة 2018-2023، حيث قدر عدد مناصب الشغل المصرح بها سنة 2018 بـ 2110665 منصب شغل بنسبة تقدر 97.84% ليبلغ سنة 2020 حوالي 2511674 منصبا، بنسبة قدرها 96.86 ليواصل ارتفاعه حتى بلغ 2864566 منصب شغل في نهاية سنة 2023. وذلك بفعل سياسات الحكومة التي تهدف إلى استحداث العديد من المناصب الشغل من خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى التحفيزات المالية والجبائية التي شجعت على زيادة روح المقاولاتية. غير أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية كانت تتراجع من سنة للأخرى، حيث كان يقدر عدد مناصب الشغل سنة 2018 بـ 46567 منصب شغل في حين واصل انخفاضه حتى بلغ سنة 2020 99024 منصب شغل، ليصل سنة 2023 إلى 21085 منصب شغل بفعل سياسة خوصصة المؤسسات العمومية والتوجه نحو القطاع الخاص.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في الدخل الوطني

يتحدد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلا مدى مساهمتها في تكوين الناتج الداخلي الخام، وتعرف حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموعة القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في نوع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة الإنتاجية معنية الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام (TIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب [1]. والجدول الموالي يحدد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث ناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2018-2023).

الجدول(02) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)

الوحدة:مليار دج

السنولت	18	19	20	21	22	23
الناتج ذ.خ	17533.2	16591.9	17594.9	18575.8	20259.0	20706.1
%المساهمة	3.9	3.8	3.5	1.3	1.4	2.1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الموقع: www.dapp.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الداخلي الخام عرفت تطورا خلال فترة (2020-2023). بعد أن عرفت انخفاض طفيف سنة 2019، حيث كانت قيمة الناتج الداخلي الخام سنة 2018 تقدر بـ 17533.2 مليار دج بنسبة 3.9 لتنخفض سنة 2019 إلى 16591.9 مليار دج بنسبة 3.8، ثم عرفت ارتفاعا مجددا سنة 2020 بقيمة 17594.7 مليار دج بنسبة قدرت 3.5% لتواصل الارتفاع حتى وصلت قيمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام إلى 20706.1 مليار دج سنة 2023 بنسبة 2.1% إلا أن هذه التغيرات سواء بالزيادة أو النقص في نسب المساهمة لا تعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة تذبذب وعدم الاستقرار بل العكس فهي في حالة تزايد، وهذا ما توضحه الإحصائيات، وسبب في هذه التغيرات هو تأثير القطاعات الأخرى على الناتج الداخلي الخام كقطاع المحروقات.

الفرع الثالث: دور المؤسسات الناشئة في الإبداع والابتكار

تسمى المؤسسات بمختلف أحجامها وتخصصاتها وأنشطتها لضمان استمرارية والنمو والنجاح في تحقيق أهدافها الإستراتجية، من خلال التركيز على الإبداع والابتكار باعتبارها احد الوسائل والمتطلبات الأساسية التي تساعدها على التعامل مع بيئة ديناميكية متسارعة التغيرات والتهديدات، فبرغم من تعدد التعارف وتنوعها حول الإبداع والابتكار إلا أن كلاهما يعبر عن عملية تفكيرية الفرض منها مصاحبة التطورات التكنولوجية

[1]جمعي عماري، إستراتجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شيادة دكتو راه، قسم عموم تسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الج ازئر، 2011، ص ص 108-109 .

الحديثة, فجميع الابتكارات تبدأ أصلا بأفكار إبداعية، ومن هنا يكون الإبداع انطلاقة للابتكار، حيث يعرف الإبداع على انه القدرة على الإنتاج أفكار جديدة لحل المشكلات بطريقة ايجابية ومفيدة للفرد أو المجتمع[1].

الإبداع أيضا هو كفاءة وطاقة واستعداد يكتسبه الإنسان من خلال تركيز معظم لقدراته العقلية وإرادته وخياله وتجاربه ومعلوماته. أما الشخص المبدع فهو الشخص المرن ذو الأفكار الأصلية والمتمتع بالقدرة على إعادة تعرف الأشياء أو إعادة تنظيمها . والذي يمكنه من التوصل إلى استخدام الأشياء المتداولة بطرق وأساليب جديدة تعطيها معان تختلف عما هو متداول أو متفق عليه في حين أن الابتكار يعتبر مصدر أي اختراع في أي مجال من المجالات. [2]

فالابتكار إذا عملية شاملة بدايتها ظهور الفكرة المبدعة ونهايتها تكون بتجسيد هذه الفكرة ميدانيا بإنتاج شيء جديد وتسويقه، حيث أن الابتكار في المؤسسات الناشئة خيار استراتيجي لا غنى عنه، كون هذه المؤسسات بطبيعتها محدودة الموارد مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. فمن خلال الابتكار المستمر الذي يدعم القدرات الفنية للمؤسسة الناشئة يمكن أن تضمن لنفسها كيانا في السوق، إلا انه لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها ، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت مهددة بالزوال، وهناك عدة أسباب تجعل من المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا نذكر من أهمها: [1]

– يتم إدارة المؤسسة من قبل مدير المشروع أو المقاول الذي يتميز بروح المبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة اكتشاف الفرص، فالمقاولة ترتبط بمستغلي الفرص التجارية؛

– بساطة التنظيم والتوجيه نحو نشاط الأساسي (سلعة أو خدمة جديدة).

– صغر حجم المؤسسة يمكنها من التغيير بالإضافة إلى أن الاستثمارات المحدودة تجعل عملية من التجديد أقل مخاطرة؛

– قرب المؤسسة من السوق يجعلها أكثر استجابة للتغييرات السريعة في السوق.

[1] صبري مقيمح، حسينة خالدي، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20اوث 1955، سكيكدة ،الجزائر، 2019، ص 161.
[2] كريمة سمطان، زبرة سعد قرمش ،مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حولحاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الج ازئر،2020، ص 161.

جهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة من أهم جهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة في المجال المقاولاتي مايلي:[1]

- نشر ثقافة الابتكار والإبداع في الأوساط العلمية.
- إجراء دراسات وأبحاث عن احتياجات السوق الحرة.[2]

- تشجيع البحث والتطوير والتحسين المستمر إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية، إقامة معارض دائمة لتشجيع المنتجات المحلية.

- بناء قاعدة معطيات وطنية في مجال الريادة، وتشجيع القطاع الخاص.

- الاهتمام أكثر بالعلم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار .

- تطوير التدريب المهني وبصورة مستمرة.

- تعزيز دمج المشاريع في سلاسل الإنتاج للاقتصاديات الأكثر تنافسية في العالم، وتقوية قدرات قطاع الأعمال في الاختراع لمواجهة التحديات التنافسية.

- تمثيل مصالح المشروعات بقوة في عملية صياغة القرارات والسياسات.

- تقوية علاقات الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- التفكير بطرق سليمة للتغلب على معوقات الإبداع والابتكار وتدريب العقل والنفس لامتلاك الروح المبتكرة.

- مرافقة الأشخاص المبدعين والمبتكرين من خلال توافر روح الإبداع والابتكار ووجود بحوث علمية يتم تطبيقها فعلا، بالإضافة إلى وجود أو توفر آليات الدعم المتخصص ورؤوس الأموال وغيرها .

حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة فهي تساهم بنحو 20% من مجال الابتكارات في الولايات المتحدة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 منه مقابل 3 سنوات في المؤسسات الكبيرة

[1] كريمة سمطان، زبرة سعد قرمش ، المرجع السابق ص 161-162.
[2] صبري مقيمح، حسينة خالدي، المرجع السابق ،ص139

وهو ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث في هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية[1]. ويتجلى دورها في الإبداع والابتكار من خلال:

– **تعد أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية** عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية بالإضافة إلى قدرتها اعتمادها على الخدمات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

– **تساهم في تنمية وتطوير المهارات:** إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة في أن يبدؤوا بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص حيث في الكثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم تمت بشكل متواصل ومنتظم.[2]

– **دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية:** بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة فان الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا من أن تظل جامدة وبدون استغلال.

المبحث الثالث: تجربة بعض الدول في مجال المؤسسات الناشئة

المطلب الأول: تجربة بعض الدول المتقدمة

أولا. التجربة اليابانية.

لقد انتهجت اليابان سياسة رشيدة في دعم المؤسسات الناشئة، حيث قامت بتوفير الدعم اللازم والمساعدات الضرورية لها، إدراكا منها لأهميتها في تحقيق التنمية[3].

[1] عبد الله بمعبدلي، تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، كمية الحقوق والعموم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 289.

[2] عبد الله بمعبدلي، تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع السابق ص 290.

- [3]فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية،مؤسسات شمباب الجامعة،إلسمكندرية،2005،ص 157.

في سنة 1963 أصدرت اليابان قانون أساسي للمشروعات الناشئة رقم 154،وتم تعديله في عام 1999 ، يحدد معنى المؤسسات الناشئة وضرورة محاربة العراقيل التي تواجهها.[1]

تشير الإحصائيات أنه في الفترة 1984_1996 ، ساهمت المؤسسات الناشئة في اليابان من تلبية حاجيات المؤسسات الكبرى بنسبة 72% من المستلزمات الصناعية المعدنية ،و % 76 من الصناعات الكهرو منزلية ، و 79% من حاجيات الصناعات الهندسية ، بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة 84.4% من حجم العمالة الصناعي.[2]

إن نجاح التجربة اليابانية لم يكن من فراغ، بل كان بسب السياسة الحكيمة التي انتهجتها والتي تمثلت في:

- ❖ إنشاء المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات.
- ❖ إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الناشئة ليس بأقل من 30% من قيمة المناقصة .[3]
- ❖ تقديم القروض البنكية بشروط ميسرة .
- ❖ التأمين على المشروعات الناشئة خوفا من إفلاسها ،حيث يمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني بدفع شهريا وتقوم بموجبه هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع.[4]
- ❖ إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشروعات الناشئة.
- ❖ التسويق للمشاريع الصغيرة والناشئة وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.[5]
- ❖ توفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.[6]

---

[1]فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،مرجع نفسه،ص.

[2]لسعيد دراجي،التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها،مداخلة للمشاركة فمي الملتقى الوطني حمول إسمتراتيجية التنظيم ومرافقمة المؤسسمات الصمغيرة و المتوسمطة،كلية العلموم االقتصمادية والتجاريمة وعلموم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،أيام 18/19أفريل ،2012ص.18.

[3]يمن نور،تجربة اليابان في مشروعات الصغيرة والمتوسطة،مجلة البوابة،ع 19،920 جويلية ،2017ص 199.

[4]المرجع نفسه،ص.200.

[5]نبيمل محممد شمبلي،دور حاضمنات المشمروعات الصمغيرة فمي دعمم إلبمداع العربي،مجلمة آفماق االقتصمادية،ع ،97جامعمة دبي ،2004،ص.32.

[6] ايمن نور،مرجع سابق،ص137.

ثانيا. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن مصطلح الشركات الناشئة أو السترات آب ظهرت لأول مرة قبل أربعين سنة في أمريكا وبالضبط سنة 1976م.[1]

إن أبرز ما ساهم في نجاح المؤسسات الناشئة بأمريكا هي الجامعات، حيث تقوم هذه الأخيرة بتبني مشاريع الطلاب الراغبين في تأسيس شركات ناشئة وتقديم تمويل يتناسب مع طموح أفكارهم.

لكن مع بداية سنة 1984، عرف العالم انتشار واسع لمفهوم ألا و هو "حاضنات الأعمال[2]" ، حيث قامت الهيئة الأميركية للمشروعات الصغيرة بالاعتماد ببرامج إقامة حاضنات الأعمال مما ساهم في ارتفاع حاضنات الأعمال إلى 800 حاضنة ما بين 1984-2000. [3]

و تذكر إحصائيات إحدى هذه الشبكات الأميركية الحاضنات وهي جمعية تكساس الحاضنات الأعمال أي معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات تزيد على 80% و أن المشروعات المقامة داخل الحاضنات يزيد معدل نموها من 7 إلى 22 ضعف معدلات نمو المشروعات خارج حاضنات الأعمال.[1]

لقد نجحت أمريكا في إنشاء 19 ألف شركة ناشئة مازالت تعمل بنجاح ،وتم خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة.

[1]محمد أمين نوي،دراسة تحليلية لعوامل النجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر،رسالة دكتوراة في علوم التسيير ،كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري،قسنطينة،2019/2020،ص.45.

[2]مراد إسماعيل،حاضمنات االعممال التكنولوجيمة ،االيمام العلميمة الدوليمة الثانيمة حمول المقاوالتيمة :آليمات دعمم ومشماهدة إنشماء المؤسسمات فمي الجزائمر الفمرص والعوائق،جامعمة محممد خيضر،بسكرة/03/04/05،ماي ،2011ص.02.

[3]محممد رانمول ،بمن داوديممة وهيبمة ،بعمض التجمارب الدوليممة فمي دعمم و تنميممة المؤسسمات الصمغيرة والمتوسمطة،الدروس المستفادة الملتقى الدولي : المدروس المسمتفادة،الملتقى المدولي : متطلبمات تأهيمل المؤسسمات الصمغيرة والمتوسمطة فمي المدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر،يومي17/18 أفريل ،2006ص. 174.

أشهر المؤسسات الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا . وادي السيليكون أو سيليكون فالي.

يعتبر وادي السيليكون مهد الشركات الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع تسميته بوادي السيليكون إلى وجود عدد كبير من مبتكري ومصنعي رقاقات السيليكون ،لكنه فيما بعد أصبح يرمز على أنه منطقة تضم جميع الشركات الفائقة في أمريكا.[2]

منذ بداية القرن العشرين كان وادي السيليكون موقعنا لصناعة إلكترونات نامية ،حيث بدأت شركات تطور وابتكر في هذه الصناعة في مجالات الراديو و التلفاز والإلكترونيات العسكرية ، و كان لخريجي جامعة ستانفورد دورا مهما في تنمية المنطقة.

خلال الفترة بين أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، شجع عميد كلية الهندسة بجامعة ستانفورد فرديك ترمان خريجي الكلية لتأسيس شركاتهم الخاصة في وادي السيليكون.[3]

وفي الفترة الممتدة ما بين 1955 و 1985 ، برزت شركات ناشئة فيما بعد أصبحت شركات كبرى مثل : بل تليفون و شوكلي سيميكوندكتور وزيروكس.

ظهرت عدة ابتكارات في وادي السيليكون مثل الماوس و أدوات الكتابة وطورت البرمجة واستخدامات الجرافيك و طابعات الليزر.[4]

ثانيا . شركة فيسبوك.

البعض يطلق على الفيسبوك الأب الروحي للشركات الناشئة، نظرا لأنه بدأ بداية صغيرة منذ 2003 من غرفة طالب إسمه مارك زوكربيرج.[1]

---

[1] المرجع السابق ص175.

[2] The biggest companies in silicon,www.investopedia.com,20/11/2010

[3] تقريرا لقناة الجزيرة،" وادي السيليكون...قطب التكنولوجيا الأمريكية،www.aljazarra.com، بتاريخ 02/11/2015

[4] Silicon valley, America's innovative advantage,www.the balance.com.20/11/2019

وفي عام 2012 تجاوز عدد مستخدمين عتبة المليار مستخدم، و بحيث أصبح أكثر شبكة اجتماعية في العالم .[1]

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية

أولا. التجربة المصرية.

لقد خاضت مصر على غرار العديد من الدول النامية تجربة المؤسسات الناشئة ، فهي تعتبر أكبر وأقدم الدول العربية التي قامت بهذه التجربة.

بداية مصر مع المؤسسات الناشئة كانت سنة 1991، عندما قامت الحكومة المصرية بإنشاء ما يسمى حاضنة الأعمال تحت مسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية بقرار جمهوري رقم 1991/40 [2]

و إلى غاية سنة 2004 قامت مصر وفقا الإحصائيات بإنشاء تسعة حاضنات من أهمها : [3]

- ❖ حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبن.
- ❖ حاضنة أعمال تلا_المنوفية.
- ❖ حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بأسيوط.
- ❖ حاضنة المشروعات الصغيرة المنصورة.
- ❖ حاضنة القاهرة الكبرى.

أشهر المؤسسات الناشئة بمصر.

أولا . مؤسسة كراود أنالايزر ... الريادة العربية في تحليل بيانات وسائل الإعلام الاجتماعية.

تم تأسيس هذه الشركة في عام 2013 في قرية المعرفة بدبي ،بينما يقع المقر الرئيسي في منطقة المعادي بالقاهرة.

---

[1] المرجع السابق.
[2] محمد رانول ،بن داودية وهيبة،المرجع السابق ،ص176
[3] مراد إسماعيل،حاضنات العمال التكنولوجية ، المرجع السابق ص 14.

ينطوي دورها بجمع وتحليل المحتوى العربي وملايين البيانات من وسائل الإعلام الاجتماعية و تقديم الروي والأفكار حول هذا المحتوى كما لها القدرة على التمييز بين اللهجات العربية المتعددة.[1]

خلال سنوات تمكنت من احتلال المراتب الأولى لتحليل المحتوى العربي على شبكة الإنترنت التي تلجأ إليها الكثير من المؤسسات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط.

شركة نواة .. أول مركز بحثي خاص متعدد التخصصات.

توفر مؤسسة نواة للبحث العلمي منصة علمية تخدم أكثر من 100 ألف باحث و عالم مصري يمكنهم إجراء البحوث المعمقة وتحليل العينات البحثية الخاصة بهم بواسطة أحدث الأجهزة العلمية غير المتاحة في الجامعات المصرية من خلال الموقع الالكتروني على الانترنت.[2]

ثانيا . التجربة الماليزية.

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبت أن الجامعات و المعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة و نقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة.[3]

قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996_2005 بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض.

ففي سنة 1997 قامت ماليزيا بإنشاء شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية ،فقد احتضنت العديد من المشاريع الصغيرة والناشئة في شتى المجالات مثل الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية.

بلغ عدد المؤسسات الناشئة التابعة لشركة تطوير التكنولوجيا الماليزية سنة 1997 حوالي 31 مؤسسة ناشئة تعمل في تكنولوجيا المعلومات و الوسائط المتعددة.

[1] المنظمة العربية لتنمية الصناعة و التعدين ، دليل الحاضنات الصناعية، اوت 2005 ،ص 118.
[2] عاطف الشبراوي ،حاضنات العمال في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،18/ افريل2006،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف،الجزائر
[3] عاطف الشبراوي ،حاضنات العمال، مفاهيم ميدانية وتجاري عالمية ،المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، الرياض المملكة العربية السعودية، 2003،ص56

وفي سنة 1999 تم إنشاء حاضنة "مركز الإبداع التكنولوجي" التي كولن الكثير من المؤسسات الناشئة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات و قطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.[1]

ثالثا . تجربة البيرو.

اقترنت مساعدة المشروعات الصغيرة بنمو الحركة التعاونية في بيرو ، ولقد قامت المؤسسة المركزية للائتمان التعاوني في البيرو بمد نشاطها ليشمل مجال تمويل المشروعات الصغيرة في الثمانينات.[2]

لقد اقتنعت حكومة البيرو منذ البداية أنه من إنجاح المشروعات الصغيرة يجب ربط علاقات وصلات مع أصحابها الذين غالبا ما يكونون خارج القطاع الرسمي، مما ساهم في تقديم تمويل لكل حالة بشكل مرن.

يذكر رئيس قسم المشروعات الصغيرة" كان من الضروري أن يتم التحرر من الأنماط التقليدية، وأن تتعلم الإدارة أصحاب الأعمال في المشروعات الصغيرة، وكذلك تساعدهم و إلا تقع في أخطاء نسخ بعض أفكار نظرية غير صالحة لبيرو من بلدان أخرى".[3]

واتجهت سياسة (CCC) إلى تفضيل تمويل رأس المال العامل على أساس فترات قصيرة بمتوسط ثلاثة أشهر، ولكن قابلة للتجديد حسب الحالة، أما تمويل رأس المال الثابت فخضع لدراسات خاصة ووضع له جدول يتفق مع ظروف الأرصدة النقدية لدى (CCC)و استعانت المؤسسة أيضا بالتمويل الأجنبي من (FMO).[4]

ومن المشاكل البارزة التي واجهت مؤسسة ال(CCC) في جهودها لمساعدة المشروعات الصغيرة:[5]

- التضخم الجامح و التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية.
- زيادة تكلفة الموارد المالية المفترضة من الخارج بالنسبة للموارد المالية الأجنبية.
- رفع نسبة الفائدة من طرف المؤسسات التمويلية التي لا تعمل إلا بالفائدة.

[1] عاطف الشبراوي ، المرجع السابق ،ص85
[2] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،سلسلة المدرب العملية مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2002،ص192.
[3] عاطف الشبراوي ،حاضنات العمال، مفاهيم ميدانية وتجاري عالمية ،مرجع سابق،ص07
[4] محمد هيكل ، المرجع السابق ص 77.
[5] المرجع نفسه ص79.

وختاما ما يمكن أن نستخلصه من تجارب الدول المتقدمة والدول النامية أن الحاضنات لعبت دورا كبيرا في تمويل وإنجاح المشاريع الصغيرة في كل أنحاء العالم.

فبمقارنة بسيطة مثلا بين مصر وأمريكا نجد عدد المؤسسات الناشئة يفوق أضعاف عدد المؤسسات الناشئة في مصر،

وحتى في عدد حاضنات الأعمال لا يمكن مقارنتها بتلك الموجودة في مصر ،وفي أخر إحصاء لأهم المشاريع الناشئة في العالم تصدرت أمريكا والصين القائمة تلتها اليابان والهند ، بينما لم تحمل القائمة اسم أي دولة نامية (انظر الجدول 1-1)

أكبر الشركات الناشئة في العالم لعام 2020	البلد	مداخلها بالدولار الأمريكي
Byte Dance	الصين	140مليار
Didi Chuxing	الصين	56مليار
Space x	أمريكا	46مليار
Palantir	أمريكا	20مليار
Airbnb	أمريكا	18مليار
Kuaishou	الصين	18مليار
One97	الهند	16مليار
Door Dash	أمريكا	16مليار.

الشكل1.1: أهم المؤسسات الناشئة في العالم لعام 2020.

Www.aljazerra.com بتاريخ2020/11/11.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة على الصعيد الدولي

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاهتمامات الأساسية الحديثة على المستوى الدولي الإقليمي وهناك تباعد بين مختلف الكتاب حول أسباب ارتفاع مكانتها في النسيج الاقتصادي فمنها التطورات التكنولوجية تتجدد يوما بعد يوم وكذا التفرغ والتنوع في الأنشطة وظهور خدمات حديثة و الأزمات الاقتصادية كالأزمة البترولية مثلا التي دعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأظهرت أهميتها عن طريق امتصاص البطالة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

التطورات الاقتصادية والتحولات الدولية :

إن الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود للأسباب التي نوجزها فيما يلي :

– عرفت دول غرب أوروبا أزمات متكررة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الكبرى ورغم ذلك قاومت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستطاعت الاحتفاظ بالعمالة وساهمت أيضا في خلق فرص عمل جديدة وعموما أظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما حقيقيا في التصدي للركود من خلال المرونة الديناميكية.

– نجاح التوجهات الإستراتيجية التي أنتجتها حول سوق أسيا التي أدت إلى بروز حركة صناعية ديناميكية و إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلية في التنمية ،وعلى سبيل المثال: "اقتصاد نابلوان"

– فشل اقتصاديات الدول النامية التي كانت تعتمد على الصناعات الكبرى مما أدى بها إلى توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإصلاحات وهيكلة مؤسساتها وهي الآن تتجه نحو اقتصاد السوق وترسيخ قطاع حديث إستراتيجية تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة فيها.[1]

– التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في عدد الاقتصاديات طرح حتمية التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص العمالة للمسرحين من عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

ارتفاع المكانة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشغل الشاغل للدراسات الجامعية في دول الشمال (كالجماعات المختلفة ومراكز البحث...) وتبنت العديد من الحكومات سياسة خاصة ومكملة لرفع قدرتها التنافسية والحد من العقبات التي تواجهها وهي تعمل الآن على إيجاد السبل بمختلف المستويات لتنمية قدرتها التصديرية في الأسواق الدولية . ومن بعض الإحصائيات تظهر مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول العالم المتقدم، وذلك لأنها أصبحت تشكل من 90% إلى 80% من مجموع المؤسسات وهي تحقق أغلبية الدخل والعمالة ويبدو من خلال المعطيات الإحصائية لهذه المؤسسات في مختلف الدول النامية والمتقدمة وان ظهورها في تزايد مستمر بل انه معظم المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع ويعود ذلك لارتفاع عددها في النسيج الاقتصادي ويراه الكتاب لأسباب منها :[1]

- **ارتفاع حجم الخدمات** : إن ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات يعود إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وقد حصل قطاع الخدمات في الدول الصناعية خصوصا على مكانة هامة جراء ارتفاع ابتكارات حديثة في الأسواق المحلية والدولية كما أن الخدمات تجلب العديد من المنظمين والمبتكرين ، كما أن الخدمات تجلب العديد من المنظمين والمبتكرين ،كما أن الخدمات تنفرد بمزايا عن باقي القطاعات الأخرى لأنها لا تحتاج إلى مواد مالية كثيفة تجعلها ضعيفة المخاطرة نسبيا.

- **النمو السكاني** : ليس بإمكان الدولة تلبية كل طلبات سوق العمل بطرق مباشرة خصوصا بعد زيادة التحرر الاقتصادي المبني على منطق السوق

كما أن النمو السكاني هو عامل ارتفاع الطلب في أسواق العمل الأمر الذي يؤدي إلى نذره في الحصول على مناصب شغل في الأجهزة أو في الإدارة الحكومية ، هذا الوضع دفع العديد من أفراد المجتمع للتفكير جديا في إنشاء أعمال ونشاطات خاصة بهم.

[1] هواري يرمقران،يواو يوسف ، اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر كلية العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2016/2015 ص31-32

[2] نفس المرجع السابق.

خلاصة:

كما رأينا فقد أصبحت المؤسسات الناشئة تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي فعال داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصرة, ورغم ما يكتنف مفهومها من غموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا عاما لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول ، الشيء الذي لم يمنع من وجود بعض المحاولات في تعريفها من طرف منظمات دولية ، كذا الدول بناءا على مقومات بنائها الاقتصادي لظروف سائدة داخلها وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلاءم وتيرتها الإنمائية . لكن ذلك لا يخفي الدور المتناهي والمتزايد في الأهمية التي تعكسها هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية والنمو ببعدها الاقتصادي و الاجتماعي، الأمر الذي ظهر جليا من خلال الاهتمام المتزايد بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وما واكبها من تطور متسارع في نمط نمو الاقتصاد العالمي والذي صاحبه زيادة ثقل المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات القومية من خلال مساهمتها الكفاءة والفعالة في خلق قيمة اقتصادية و اجتماعية متطورة ومع الملامح الجديدة التي أصبحت تميز بيئة الأعمال اليوم من ثورة تكنولوجيو معلوماتية وانفتاح الأسواق وتقارب المسافات المدعومة أساسا من ظاهرة العولمة جعلت المؤسسات الناشئة تواجه جملة تحديات مصاحبة أضحت المؤسسات مهددة من ورائها بمخاطر تمس وجودها وكيانها ، الأمر الذي أوجب ضرورة البحث عن أفضل الطرق والوسائل للتعامل والتكيف معها.

الفصل الثاني الإطار النظري حول التمويل

تمهيد:

يعد التمويل من بين الأساسيات لإنشاء و توسيع المؤسسات الناشئة وذلك من خلال التغطية الكافية لاحتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها ، ولذلك أخد تطوير أدوات التمويل اهتماما كبيرا من قبل الماليين والمستثمرين لتبرز تقنية جديدة تختلف عن التمويل التقليدي والتي تتمثل بدورها في رأس المال المخاطر، كما يرى علماء الاقتصاد والإدارة المالية أن عملية التمويل مستمرة ويعتبر تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق مواردها الخاصة تمويلا ذاتيا، و سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على التمويل بصفة عامة أي سنتطرق لتعريف وأشكاله ومصادره

المبحث الأول: ماهية التمويل

المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته.

الفرع الأول: تعريف التمويل.

يعتبر التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشآت الكبيرة منها أو الصغيرة، باعتبار هذه الأخيرة تسعى للاستمرارية و التوسع في نشاطها، فهي تحتاج للتمويل بأشكاله المختلفة و بصورة تتناسب مع المراحل التي تمر بها هاته المشاريع، ولإبراز المفهوم العام للتمويل يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف المختلفة:[1]

التعريف الأول: التمويل لغة هو " الإمداد بالمال، أما اصطلاحا فيقصد به تقديم المال، وهو يقوم على علاقة تعاقدية بين طرفين احدهما يملك فائضا في رصيده من الأموال و الأخر يعاني من عجزا".

التعريف الثاني: يعرف التمويل بأنه توفير الأموال السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات و تكوين رأسمال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك"[2].

التعريف الثالث: هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة و تحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة و الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة". [3]

التعريف الرابع : جاء في هذا التعريف أنه عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين الآتيتين:

– **الناحية المادية:** أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال اليد العاملة...).[4]

---

[1] شوقي بورقبة ،التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، دارسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءات و التكلفة ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ابريد ، الاردن،2013 ص11

[2] ميثم صاحب عجام ،نظرية التمويل، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الاردن ،2001،ص31.

[3] حمزة الشيخي ، ابراهيم الحزراوي، الادارة المالية الحديثة دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن ،199، ص20

[4] شوقي بو رقبة ، المرجع السابق ص11,،12

-**الناحية المالية:** تتضمن كلفة و مصدر الأموال و كيفية استعمالها و هذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.

و من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التمويل هو عبارة عن وظيفة من الوظائف الإدارية التي تهتم بجانب التخطيط المالي للمؤسسات، عن طريق البحث عن مصادر التمويل المتاحة و اختيار المناسب منها ،و تحديد المزيج الأمثل لهيكل التمويل الملائم لحجم المؤسسة، بغرض تغطية احتياجاتها وعجزها، وهذا تحقيقا للأهداف المرجوة لضمان السير الأمثل لنشاطها و كذلك ضمان الاستمرارية و المنافسة .

الفرع الثاني: أهمية التمويل

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال فتزداد أهمية التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى حاجة الاقتصاد إلى السلع والخدمات فبازدياد الحاجة إلى هذه السلع والخدمات تزداد أهمية التمويل وتنقص أهمية التمويل في مجتمع لا يتسم بالمبادلات أي يتم إشباع الحاجة الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر وبالاعتماد على استغلال الموارد الاقتصادية .

كما أنه كذلك يعتبر الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: أشكال التمويل وأنواعه

الفرع الأول: أشكال التمويل.

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها:

- المدة التي يستغرقها.
- مصدر الحصول عليه.
- الغرض الذي يستخدم لأجله.[1]

* أشكال التمويل من حيث المدة:[2]

[1] هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2001. ص31.

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ – تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنّة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب – تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

ج– تمويل طويل الأجل و ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.[1]

*** أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:**

وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

أ– تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أنّ توسيع إمكانيات التمويل لذاتي ترتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.[2]

ب– تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة . عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة. ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي

[1] قشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات -فينياليب – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير ، 2011*2012 جامعة الجزائر 3 ص77

[2] نفس المرجع السابق ص 78،

من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون على شكل أسهم وسندات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات الخزينة) ، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.[1]

*** أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله: وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:**

أ – تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب– تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلف طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع ومن وجهة نظر المخطط الجزائري، الاستثمار هو حصيلة ثلاثة نشاطات هي:

– اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.[1]

– تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.

– نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.[2]

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزان تمويل الاستثمار وهما:

إن عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق، كما أنّ العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات (دورات إنتاجية).[3]

[1] خوني رابح و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها ،ط1, القاهرة : ايتراك للطباعة و النشر، 2008.
[2] نفس المرجع السابق ص78.
[3] بو البعيرواقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر،دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمةFINALEP

– زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتحه من احتمالات تغيّر المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها.

الفرع الثاني : أنواع التمويل

هناك نوعان للتمويل وهما تمويل نشاطات الاستغلال وتمويل نشاطات الاستثمار.

أولا – تمويل نشاطات الاستغلال :

نشاطات الاستغلال هي التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب سنة واحدة (12) شهرا وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها التموين، التخزين الإنتاج التوزيع وجني المحصول...، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل مع هذه الطبيعة ، وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية خصوصا ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات مالية ووظيفتها تحويل الإيداعات التجارية إلى قروض، ويقدم البنك هذه القروض قصيرة الأجل إما لمواجهة الصعوبات المطروحة في السوق أو من أجل السماح لطالبيها من القروض الخاصة.

1) **القروض العامة :** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتكوين الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

أ – **تسهيلات الصندوق** : هي عبارة عن قروض تمنح للزبون من أجل تخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذا النوع من القروض في فترات معينة مثل نهاية الشهر. حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال تسديد الفواتير (الكهرباء، الغاز، الكراء) ولا يكفي ما عنده من سيولة في الخزينة لتغطية كل هذه المصاريف، فيلجأ حينها إلى البنك لطلب القروض.

ب- المكشوف: وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن دعم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، ونظرا لطول هذه المدة وخوفا من تجميد سيولة البنك لدى المؤسسة فإن البنك يجد نفسه مضطرا إلى القيام بدراسة جديدة عندما يقدم على منح هذا النوع من القروض و من أهم العوامل التي تدعم قراره في منح القرض هي :

- العائد المتوقع المنتظر من العملية التي يقوم بها الزبون؛

- سرعة دوران هذه العملية؛

وهذا وبالتالي يضمن إلى حد كبير استرداد القرض في الوقت المناسب والتقليل من خطر التجميد.

ج- قرض الموسم: القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على موسمي طول فترة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع ،موسمية، فالمؤسسات تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة من السنة التي يحصل خلالها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ومن بين أمثلة هذه العمليات إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات ما بعد جني المحصول الزراعي.

ولكن قبل الإقبال على هذا النوع من القروض فان الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعاداته وعلى أساس هذا لمخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا وفقا لمخطط استهلاك الموضوع مسبقا.

د- قرض الربط : وهو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2) القروض الخاصة: هذه القروض غي موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين. وهناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

- تسبيقات على البضائع؛

- تسبيقات على الصفقات العمومية؛

– الخصم التجاري.

3) القروض المقدمة للأجراء:

إلى جانب كل الأنواع السابقة الذكر فإنه يمكن للبنك أن يمنح قروضا ذات طابع شخصي بشكل عام وهدفها تمويل النفقات الخاصة بالأفراد.

ثانيا – تمويل نشاطات الاستثمار :

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موقعها وطبيعتها ومدتها ولذلك فإن هذه العملية تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتناسب وهذه الميزات العامة، وتعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة يمكن أن تستند على حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمارات فإذا تعلق الأمر بتمويل من أجل الحصول على آلات ومعدات فمثلا لأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

1) تمويل متوسط الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل إلى تمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات كتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

2) تمويل طويل الأجل: تلجأ المؤسسات للقروض طويلة الأجل نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تحملها لوحدها[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل

للتمويل مصادر داخلية ومصادر خارجية وفيما يلي سنتطرق إلى كليهما بالتفصيل:

الفرع الأول : المصادر الداخلية للتمويل

يقصد بالتمويل الداخلي قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وذلك عن طريق رأس المال المدفوع لأصحاب المشروع، ويتكون التمويل الداخلي من :

[1] موالي مليكة ،التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب ،دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251،جامعة أحمد دراية أدرار ،2016-2017.ص4-6

أولا – الأرباح المحتجزة : هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة ،ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العامة للشركة ضمن عناصر الأموال الخاصة ، وتعتبر الأموال المحجوزة ضمن عناصر الأموال المكونة ذاتيا، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم المؤسسة بالاحتفاظ به على شكل احتياطات.

ثانيا – الإهتلاكات: يعبر الاستهلاك عن نقص قيمة الاستثمارات أو بمعنى آخر يعرف الاستهلاك على انه تقدير الخسارة الناتجة عن تدهور بقيمة الأصل عبر الزمن .

ثالثا – المؤونات ذات الطابع الاحتياطي : تعرف المؤونات على أنها مخصصات تشكلها المؤسسة لمواجهة التكاليف المحتمل حدوثها في المستقبل سواء كانت تكاليف ذات طابع استثنائي أو المتعلقة بالاستغلال الجاري .

رابعا – الاحتياطات : وهيا عبارة عن أموال مجمعة من طرف المؤسسة وتمثل جزء من النتيجة الموزعة والذي تستعين به المؤسسة للتوسيع في نشاطها ، حيث يعتبر من مصادر التمويل الداخلية والتي تستعمل في تمويل أصولها.[1]

تأخذ الاحتياطات عدة أنواع أبرزها ما يلي: [2]

1) **الاحتياطات القانونية** : وهي احتياطات اجبارية حددها المشرع وفقا للمادة 721 من القانون التجاري الجزائري "يجب على الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم أن يكون لها احتياطي 5% سنويا وهذا بعض تخفيض خسائر

السنوات الماضية ولا يكون هذا الاحتياط اجباري اذا بلغ 10% من الأموال الخاصة للشركة.

[1] زواوي فضيلة، "تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونالغاز-" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، 2008- .2009.ص41

[2]www.compta-213.com/2019/03/les.reserves.html

2) الاحتياطات النظامية: وهو الاحتياطي الذي ينص على تكوينه في نظام الشركة وذلك بتعيين أو تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها النظام الأساسي، ولا يمكن للشركة الرجوع عن تكوينه أو استعماله واستخدامه في غير الأغراض المخصصة لها بقرار من الجمعية العامة.

3) الاحتياطات التعاقدية : وهي التي نص عليها بنود عقود المؤسسة مع الغير، تكون هذه الاحتياطات في أي مؤسسة، وذلك للعقد المبرم بينهما وبين الغير كالعقود التي تبرمها المؤسسة مع الدائنين والموردين.

4) الاحتياطات الاختيارية : وهي عبارة عن أرباح موزعة ، يقترح هذا من الاحتياطات من طرف مجلس الادارة على الجمعية العامة للمساهمين، حيث أنها تعتبر من الاحتياطات التي يمكن للمؤسسة تكوينها اضافة الى الاحتياطات القانونية، حيث أن هذا النوع لا يكون تعاقدي ولا قانوني ولا نظامي.

الفرع الثاني : المصادر الخارجية للتمويل :

تلجأ المؤسسات إلى المصادر الخارجية لتغطية عجزها المالي وضمان استمرارية حياتها. وتأخذ هذه المصادر الأشكال التالية:

أولا– القروض: تعتبر القروض من بين أهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المؤسسات وتنقسم هذه الأخيرة الى:

1) قروض قصيرة الأجل: تلجأ المؤسسات الى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، أو لأنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت، والقروض قصيرة الأجل من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالقروض الأخرى و انخفاض مخاطرها بشكل عام.

2) قروض متوسطة الأجل: هذا النوع من القروض يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة و تقل عنة عشرة (10) سنوات، كما يستخدم لتمويل الحاجة الدائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ.

3) قروض طويلة الأجل: وهو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين خمس (05) سنوات و خمسة وعشرين (25) سنة، حيث تكمن أهميته في تحديد سرعة واتجاه نمو المنشآت.

و ينشأ التمويل الطويل الأجل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل. [1]

ثانيا – الأوراق المالية: الأوراق المالية هي تلك الصكوك التي تصدرها الهيئات الحكومية فتعتبر هذه الأخيرة أفضل طريقة لسداد الديون المستحقة على الشركة، وتتخذ الأوراق المالية عدة أشكال نذكر منها:

1) الأسهم : تعتبر الأسهم الوسيلة الأولى للتمويل طويل الأجل، بحيث تعطي الأسهم حاملها نصيبا في الملكية، ويوجد نوعان من الأسهم:

أ- الأسهم العادية:

الأسهم العادية في وجهة نظر الشركات هي وسيلة تمويل رئيسية، لذا كان الاعتماد شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات، وخصوصا عند بدء التأسيس لأن هذا النوع من التمويل لا يحمل الشركة أية أعباء.

ب- الأسهم الممتازة: تعتبر الأسهم الممتازة مصدرا هاما من مصادر التمويل طويل الأجل، وتمتاز هذه الأخيرة بجمعها بين1 صفات أموال الملكية و الاقتراض ، فالمؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الأسهم تتمتع ببعض المزايا أهمها عدم وجود تاريخ محدد لسدادها الا اذا تم النص على ذلك في عقد الاصدار، وهذا يعطي للشركة حق استبدالها بسندات في حالة انخفاض الفوائد.

2) **السندات:** يمكن للمؤسسات أن تصدر سندات في السوق المالية، حيث تعتبر هذه السندات بمثابة قروض طويلة الأجل لتمويل الحاجات المالية للمؤسسة.

[1]https://www.mdrscenter.com

فالسندات هي عبارة عن صكوك تصدرها المؤسسة، ويعتبر التمويل بها أقل تكلفة مقارنة بالتمويل بالأسهم، وأيضا يمكن1

هذا النوع من تحديد الفوائد الواجب دفعها مباشرة عند الاصدار، و تحديد المدة الازمة لتسديد الدين.

ثالثا – القروض التجارية:

توفر البنوك القروض التجارية لأصحاب المشاريع و المؤسسات لتمويل احتياجات رأس المال العامل و تغطية احتياجات المؤسسة.

ومن بين هذه القروض نذكر:

1) الائتمان التجاري: وهو شكل من أشكال التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة الموردين فالمؤسسة تحتاج الى هذا النوع من الائتمان لتمويل رأس المال العامل في الحالات العادية، أو الموسمية و حالات عدم قدرتها على الحصول على القروض المصرفية.

2) الشيك: تقوم البنوك بمنح التمويلات المالية للعملاء بمختلف أشكالهم ، فمنهم الأفراد ومنهم الشركات ومنهم الجهات الحكومية، وفي ما يخص التمويل بنظام الشيكات ففي بعض الأحيان تقوم البنوك بالطلب من العميل بالقيام بالتوقيع على الشيكات بمقدار المبلغ المالي الذي حصل عليه من البنك، أي بمقدار القرض الذي حصل عليه، وعادة ما يتم استخدام الشيكات في حال عدم وجود كفيل بنكي للعميل، أو عدم وجود ضمانات أو أصول ثابتة .[1]

3) الكمبيالة: تقوم البنوك بتقديم الخدمات المالية والائتمانية للعملاء باختلاف أشكالهم، وذلك بطلب منهم، و من بين هذه الخدمات القروض التمويلية المتعلقة بالكمبيالات، والمعروف بأنها أوراق مالية يتم توقيعها من قبل البنك و العميل و هذا ما يضمن للبنك حق السداد وحصوله على الأموال التي منحها للعميل، وعادة ما يتم التوقيع على أكثر من كمبيالة وذلك بعدد الدفعات الشهرية الخاصة بقرض العميل فكل دفعة شهرية يتم التوقيع عليها بكمبيالة منفردة[1].

[1]www.ahli.com

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة

في حاجتها إلى رؤوس الأموال تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب قروض من البنوك التجارية قصد تمويل حاجيتها، وعلى ضوء هذا ارتأينا أن نتطرق في مبحثنا هذا إلى معايير منح القروض البنكية وتقديم أنواع القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والضمانات البنكية المطلوبة من طرف البنوك، وكذلك المخاطر البنكية للقروض.

المطلب الأول: معايير وإجراءات منح القروض البنكية

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى تعريف القروض البنكية ومعايير منحها، ومختلف الإجراءات المتبعة لمنح هذه القروض.

1-تعريف القروض البنكية: هي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير. [1]

2. معايير منح القروض البنكية:

تشمل المعايير الواجب احترامها عند تقديم القروض وتتمثل فيما يلي:[2]

الشخصية: وهي مجموعة من الصفات أو السمات التي يمكن من خلالها الاستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد ما عليه في المواعيد المستحقة، ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته وتعاملاته السابقة مع البنوك، والاستفسار إذا كان صاحب سوابق.

المقدرة على الدفع: وتعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن معرفة ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته.

المركز المالي للعميل: وتعني متانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله ويمكن معرفة والاستدلال على هذا من خلال تحليل بعض النسب المالية ومقارنتها مع نشاط المؤسسة لعدة سنوات مالية،أو مع مؤسسات أخرى مماثلة، وبالتالي قياس قدرته على السداد.

الظروف العامة: وهي تتعلق بمدى تأثر نشاط المقترض بالظروف الاقتصادية العامة وطبيعة المنافسة السائدة في المجال الذي يعمل فيه، فإذا كانت التنبؤات المتوقعة غير مرضية فإنه من المنطق عدم التوسع في منح الائتمان خاصة إذا كانت مدة القرض طويلة.

الضمانات: وهي تعتبر المصدر القانوني للسداد وتشكل حماية لدرك مخاطر التوقف عن السداد، وهنالك عناصر يجب توافرها في الضمان أهمها أن يكون الضمان قابل للتصرف فيه وخاليا من أي مشاكل قانونية، وأن يكون سهلا وقابلا للقياس في المستقبل وأن يكون قادرا على توليد الدخل.

3 إجراءات منح القروض البنكية:

تتمتع البنوك التجارية بمجموعة من الإجراءات يجب أن تتبعها عند منحها للقروض وهي كثيرة ومتعددة نذكر منها: [1]

- البحث عن القروض وجذب العملاء؛
- تقديم طلبات الإقراض؛
- الفرز والتصور المبدئي؛
- التقييم من خلال وضع نتائج التحليل والاستعلام؛
- التفاوض والبدائل ومصلحة المقرض والمقترض هي المحدد؛
- اتخاذ القرار والتعاقد؛
- سحب القرض وتنفيذ الالتزام للتمويل والمتابعة؛
- تحصيل القرض عند إرجاع عوائد الأصل والأقساط؛
- التقييم اللاحق لمعرفة تحقق الأهداف الموضوعية ونقاط القوة والضعف التي تلاقيها مستقبلا؛
- استرداد الأموال وفقا لجداول السداد المتفق عليه في عقد الائتمان

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الناشئة

تمنح البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أنواع من القروض وذلك حسب حاجات المؤسسة لها، وتنقسم هذه القروض إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار وقروض التجارة الخارجية.

1. قروض الاستغلال :

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب اثنتا عشر(12) شهرا. بعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال.

ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط) ومن أمثلتها: التموين، التخزين،الإنتاج، التوزيع.[1]

ويمكننا تصنيف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما القروض العامة والقروض الخاصة:

1-1. القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بقروض الخزينة، وهذا المصطلح الأخير هو الأكثر تداولا في الأوساط المصرفية لكونها موجهة لتمويل خزينة المؤسسة، وتلجأ المؤسسات إلى هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة والمتمثلة عادة في خلل مؤقت في الخزينة. وتنقسم هذه القروض إلى عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

تسهيلات الصندوق: توجه أساسا بهدف إعطاء مرونة عمل الخزينة، وتعطى عموما للمؤسسات من أجل السماح لها بمواجهة الإختلالات القصيرة جدا من حيث المدة و التي تتعرض لها خزينة المؤسسة في بعض الأحيان خاصة عندما يحل موعد استحقاق الموردين، أجور العمال، أو دفع الضريبة على القيمة المضافة، فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين من حين إلى حين أقرب فرصة، حيث تتم فيه عملية التحصيل لصالح الزبون. كما أن مدة هذا القرض قصيرة جدا وقابلة للتجديد عبر فترات.[1]

[1] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004. ص57.

السحب على المكشوف: هو رصيد مدين في حساب بنكي بالنسبة للبنك، وإعطاء الموافقة على المكشوف تعني تسديد شيك أو سند لصاحب الحساب الجاري رغم عدم وجود رصيد فيه،السلف على الحساب الجاري هي قروض عامة بمبالغ في تغير مستمر، حسب الادعاءات والسحب للمدين.[2]

القرض الموسمي: هي نوع خاص من القروض البنكية تمنح للمؤسسات التي تمارس نشاطها موسميا، سواء إنتاج أو بيع بقصد مواجهة تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى كالنقل والتخزين، ويمكن ن يمنح عادة إلى غاية تسعة أشهر.[3]

قروض الربط : هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكدة، و لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من العملية محل التمويل، و لكن هناك فقط أسباب أخرى أخرت تحقيقها[4].

2-1. القروض الخاصة:

توجه أساسا إلى تمويل الأصول المتداولة ومن أهم أنواعها نجد:

التسبيقات على البضائع: تعبر التسبيقات على البضائع عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة (وجود مخزون هام من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد) ويحصل البنك مقابل ذلك على البضائع كضمان، وهنا يجب على البنك التأكد من وجود البضاعة ومواصفاتها وقيمتها، ويتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضع فيها البضائع كضمان.[1]

تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقات للشراء، وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية من جهة و المقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونتيجة لأهمية هذه المشاريع وحجمها فإن المقاولين المكلفين بالإنجاز كثيرا ما يجدون أنفسهم بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ، لذلك يضطرون إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال لتغطية الصفقة.[2]

[1] عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والموسطة،مذكرة لنيل الماجستير،جامعة بوضياف، المسيلة ،الجزائر ،2007، ص75.
[2] المرجع السابق ص175.

الخصم التجاري: هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ الموعود.[1]

3-1. القروض بالالتزام:

هذا النوع من القروض لا تتم فيه إعطاء أموال حقيقية للزبون، إنما يمنح فيه البنك الثقة و الضمان للمؤسسة لتمكينها من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويوجد على ثلاثة أشكال:

الضمان الاحتياطي: يمكن تعريفه على أنه التزام موقع على ورقة تجارية بالتسديد في حالة عدم قدرة المدين على الدفع، ومن ثم البنك الموقع ملزم بنفس التزامات المدين، وقد يكون الضمان الاحتياطي على الورقة التجارية أو مستقلا عنها مع إظهار المؤسسة المضمونة والحساب المعني.[2]

الكفالة: يتعهد البنك بموجب هذا الالتزام المكتوب بتسديد الدين المترتب على عائق المدين في حالة عدم قدرة هذا الأخير على الوفاء بالتزاماته[3].

القبول: هو مصادقة البنك على وثيقة محددة لطلب القرض من جهات أخرى بحيث يمنح البنك ثقته وتأكيده بمعرفة الوضعية المالية للعملية لكن في حالة عدم الوفاء يكون البنك في التزام[4].

2. قروض الاستثمار:

تتمثل قروض الاستثمار في مختلف العمليات التي تقبل عليها المؤسسات كشراء واقتناء وسائل الإنتاج ومعداته أو الحصول على عقارات لأن الاستثمار بمفهومه الشامل يعني التعامل بالأموال للحصول على الأرباح.[5]

2-1. القروض متوسطة الأجل: هي عبارة عن قروض موجهة لتمويل استثمارات تمكن المؤسسة من تطوير أجهزتها التي تتروح مدتها من سنتين إلى سبع سنوات، وتنقسم إلى قسمين:

---

[1] شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992.ص95

[2] نعيمة بن عامر،البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان،مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية ونقود،جامعة الجزائر2014,03 ص35

[3] الطاهر لطرش، المرجع السابق ،ص68.

[4] السيد سالع عرفة ،إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2009،ص15

[5] حنفي زكي محمد عيد،دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية،مطبعة دار البيان،القاهرة،1988.ص53

قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: هي القروض التي بإمكان البنك المقرض إعادة خصمها من طرف مؤسسة مالية أخرى ، وهذا بعد تقديمه لهيئة تعبئة المؤسسة المالية. بحيث تسمح هذه العملية للبنك المقرض الحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: هي قروض عادية يمنحها البنك لزبائنه، يجبر على الانتظار لأجل الاستحقاق لتسديد القرض من طرف المؤسسة مثلا، حيث لا يمكن إعادة خصمها حتى من طرف البنك المركزي، في هذا النوع من القروض البنك معرض لمخاطر أزمة السيولة،وعليه يجب دراسة دقيقة لهذه القروض ويحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي ليهدد بتوازن الخزينة.

2-2 القروض طويلة الأجل: تهدف المؤسسة من خلال لجوءها إلى هذا النوع من القروض إلى تمويل الاستثمارات التي تمتد على فترة زمنية طويلة، وتتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكلفتها وعملية تحصيل إيراداتها وعائداتها متقطعة وتتدفق خلال مدة الاستثمار التي يفوق في الغالب السبع (07) سنوات ليصل إلى 20 سنة، هذه القروض موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، كما يشكل هذا النوع من القروض ثقلا على ميزانية المؤسسة ويشكل عبئا ماليا لها بسبب سداد الأقساط المستحقة الدفع إلى غاية انتهاء مهلة الدين[1].

3. القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

بزيادة المعاملات الدولية بين البلدان والشركات من مختلف الأقطار وكون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في عمليات التصدير والاستيراد أدى بالضرورة إلى ظهور خدمات بنكية جديدة حيث تقوم البنوك بمنح قروض تسمح بتسهيل هذه العمليات . والقروض الأكثر استعمالا تتمثل في:[2]

3-1. الاعتماد المستندي: تعتبر الاعتمادات المستندية من أهم طرق الدفع المستعملة في تسوية المبادلات الخارجية بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص،فهو شكل من أشكال القرض، وبموجب هذا القرض

[1] Jaffuex corynne,bourse et financement des entreprises, Edition dalloz,paris,1994,p05.

[2] قاسيمي أسيا،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك(حالة القرض الشعبي الجزائري)،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير،تخصص مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،2008 -2009.ص84،83

يتعهد البنك بطلب من زبونه المستورد أن يضع تحت تصرفه مبلغا من المال، أو أن يفاوض أو يقبل كمبيالة مقابل دفع مستندات تبين بأن المستورد قد نفذ التزاماته.

3-2. التحصيل المستندي: التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة. وللإشارة في التحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة، كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.

3-3. التحويل الحر: هو أمر يحرره المستورد لبنكه لكي يجعل حسابه الخاص مدينا وحساب المصدر دائنا، ولا تتم عملية التحويل هذه إلا بوجود رصيد في البنك التحويل الحر هو وسيلة كثيرة الاستعمالات في تسوية المعاملات التجارية الدولية،وذلك بسبب سهولتها وسرعتها. ويتخذ التحويل الحر عدة أنواع كالتحويل عن طريق البريد ،التحويل عن طريق التلكس، والتحويل عن طريق شبكة (سويفت) التي تعتبر أكثر أمانا وأقل تكلفة بالنسبة للبنك من أساليب التحويل الأخرى كما أن النظام يعمل على مدار 24 ساعة.

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية الممنوحة والضمانات البنكية المطلوبة من طرف للمؤسسات الناشئة

تتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر نتيجة منحها للقروض، بحيث لا يمكن لها أن تمنح قرضا دون تحمل المخاطر، ولا يمكن للمستثمر أن يقوم بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه، بناء على هذا سنتطرق أولا إلى تعريف مخاطر القروض البنكية ومن ثم نتطرق إلى أنواع مخاطر القروض.

1 . مفهوم مخاطر القروض البنكية:

حيث يمكن إبراز مفهوم مخاطر القروض من خلال التعاريف الآتية:

– يقصد بها "احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقها واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك، وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن يتحقق إذا كانت علاقة البنك بالمقترض علاقة مستمرة".[1]

وتعرف أيضا على أنها " احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار".

وتعرف أيضا " هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، فتصيب مانح القرض وتستمر حتى إنهاء عملية تحصيل[1].

كامل المبلغ المتفق عليه، والمتسبب هو المدين لعدم التزامه برد أصل القرض وفوائده".[1]

2. أنواع مخاطر القروض البنكية:

تتعدد أنواع المخاطر التي تتعرض لها القروض البنكية ومن أهمها:

مخاطر عدم التسديد : تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين لالتزاماتهم المالية المستحقة للبنك، وأبرز هذه الالتزامات المالية القروض والسندات، فقد يكون هنالك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ أو قد يكون هنالك سداد بكامل المبلغ ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها.[2]

مخاطر السيولة: إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للبنك لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض، وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات، أو تسيير بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية. وهو كذلك خطر مرتبط بتسيير الخزينة أو ينتج عن أسباب خارجية عن البنك متمثلة في تأخر تسديد القرض وتاريخ استحقاقه من طرف المتعاملين معه، وتنقسم هذه المخاطر إلى مخاطر الأفراد ومخاطر المؤسسات.[3]

مخاطر سعر الفائدة : يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل.

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية. عندما يحول البنك ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل, فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية ،الطبعة الثالثة، مركز دالتا للطباعة ،1996،ص244.

في حالة ارتفاع سعر الفائدة. النتيجة المباشرة، هي أن الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة. [1]

مخاطر سعر الصرف: إن منح القرض بالعملة الصعبة يجلب للبنك ما يعرف بخطر الصرف الذي ينتج أساسا عن التقلب في سعر العملات الصعبة مع العملة الوطنية. فارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف وانخفاض هذا السعر يؤدي إلى تحصيل الخسارة.[2]

مخاطر أخرى هنالك عدة مخاطر أخرى نذكر منها:

مخاطر التشغيل: تعني خطر الخسارة الناشئة عن إخفاق الأنظمة اليدوية أو الآلية في معالجة أو تسجيل أو تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة وفي الوقت المقرر.[4]

مخاطر قانونية: تتمثل في عدم إمكانية تطبيق العقود قانونيا، حيث يتبع البنك سياسة استخدام المستندات النموذجية بالتشاور مع دائرة الشؤون القانونية في البنك أو مستشارين قانونين من خارج البنك.[5]

مخاطر الظروف الاقتصادية والسياسية والطبيعية: بالنسبة للاقتصادية، فلا يمكن التحكم فيها لأنها مرتبطة بالوضعية الاقتصادية للبلد فمرورها بأزمة اقتصادية كالتضخم والكساد يؤدي إلى مصاعب مالية وتجارية لمعظم المؤسسات ويترتب عن ذلك إلحاق الضرر بالبنك. أما السياسية فهي متعلقة بالأزمات الداخلية للبلد كالحروب وما ينجم عنها من غلق المؤسسات وتدميرها في بعض الأحيان. أما الظروف الطبيعية فتكون ناتجة عن الحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية والتي تعتبر من أصعب الأخطار لعدم إمكانية تقديرها وتقييمها بدقة.[6]

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الضمانات للبنوك مقابل حصولها على القروض وذلك جاء نتيجة تعرضها لعدة مخاطر وتعد هذه الضمانات المقدمة أحد أساليب التقليل من هذه المخاطر.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ، المرجع السابق ص 210

[2] أسعد حميد العلي،إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر)،اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،2013،ص346

[3] عبد الحفيظ دحية، نفس المرجع السابق ص118

[4] عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،1999 ص213

[5] صادق راشد الشموري،إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية،دار اليازوزي للنشر و التوزيع، عمان ،2012. ص69

[6] عبد الحفيظ دحية ،علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الاقتصادية(حالة الجزائريين الماضي والحاضر)،رسالة ماجستير في المالية،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،1997. ص117

ومن خلال هذا المطلب سنعطي تعاريف مختلفة للضمانات البنكية ومن ثم سنبرز أهم أنواعها.

1. مفهوم الضمانات:

يمكن إبراز مفهوم الضمانات من خلال التعاريف التالية:

يقصد بالضمانات:" الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في المرهون وفي حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته".[1]

" يتمثل الضمان لدى البنك في تأمين يستعمل عند الضرورة لتغطية الأخطار الغير المقدرة أو الغير مرئية حاليا".[2]

"الضمانات عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه وكما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه[3].

2. أنواع الضمانات:

تنقسم الضمانات إلى عدة أنواع وعادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات ضمانات شخصية وضمانات عينية ويمكن إيجازها في ما يلي:

2-1. الضمانات الشخصية: والتي مفادها أن يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية لشخص أخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر[5]. كما أن الضمانات الشخصية تتخذ عدة أنواع أبرزها:[5]

[1] إبراهيم بوكراع،إدارة الق روض البنكية وتسيير مخاطرها،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03،الجزائر،2005/2004.ص52.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، المرجع السابق ص64

[3] ابو عتروس عبد الحق،الوجيز في البنوك التجارية(عمليات،تقنيات،تطبيقات)،جامعة منتوري قسنطينة،بدون سنة النشر،ص57.

[5] أبو عتروس عبد الحق،المرجع السابق ،ص 58.

الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق.

الضمان الاحتياطي: يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد.

2-**2. الضمانات العينية (الحقيقية):** إن هذه الضمانات تتمثل فيما بقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض، كالعقارات والمنقولات وغيرها من المنتجات المادية كما يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية وغالبا ما توضع هذه الأوراق والأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه من استرجاع دينه في ميعاده المحدد،وفي الغالب تتخذ الضمانات شكل رهن عيني[1]. توجد الضمانات الحقيقية على شكلين هما:

الرهن العقاري: وهو يمثل حق حقيقي ومباشر على المباني لدفع أو تسديد دين أو أي مبلغ مالي، فهذا الرهن يتبعهما مهما اختلف مالكيه، وهو لا يمنع من استعماله، الاستعمال المراد منه كتأجيره أو الانتفاع به. ويمكن تمييز عدة أنواع من الرهن العقاري كالرهن الاتفاقي، الرهن القانوني، والرهن القضائي.[2]

الرهن الحيازي: عرف المشرع الجزائري الرهن الحيازي في المادة 948 من القانون المدني بقوله : "الرهن الحيازي عقد يلتزم بموجبه شخص، ضمانا لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان، شيئا يترتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين، وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في أن يتقاضى حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون والذي يفهم من هذا التعريف أن الرهن الحيازي هو أن يلتزم الراهن سواء كان المدين أم الكفيل العيني بأن يدفع إلى الدائن شخص أخر أجنبي يتفقان عليه[3]. ويشمل:

---

[1]أبو عتروس عبد الحق،المرجع السابق ،ص 58.

[2]يت عكاش سمير، تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،2005،ص ص 99 -98

[3]منصوري محمد العروسي،نظام الرهن الحيازي العقاري في القانون المدني الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون،تخصص عقود ومسؤولية،كلية الحقوق بن عكنون،جامعة الجزائر،2013-2012،ص13.

رهن المحل التجاري: يكون هذا الرهن بعقد رسمي ، يذكر فيه جميع العناصر المكونة للمحل التجاري التي يمسها الرهن ، هذا العقد يجب أن يمضى من الطرفين، يشهر كما تشهر العقود المكتوبة ليحتج به لدى الغير ويذكر فيه مبلغ الدين وغيره من المعلومات كذكر الأطراف وعناصر المحل التجاري المكونة له.

رهن المعدات والآلات: هذا الرهن يمس المعدات والآلات التي يمتلكها الزبون دون أن ينتزع له حق الملكية فيها، حيث يمنحها للبنك كضمان للقروض التي حصل عليها لتمويلها ويكون هذا الرهن بموجب عقد مكتوب بين الدائن والمدين يتم فيه ذكر جميع المعدات والتجهيزات التي يمسها الرهن[1].

المبحث الثالث: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر عملية تمويل المؤسسات الناشئة عنصرا أساسيا بل وفعال لتحقيق كل ما هو مخطط من طرف هذه الأخيرة وهنا سنتعرف على كل ما يخص عملية تمويل المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: أهداف وخصائص تمويل المؤسسات الناشئة

تمتاز عملية تمويل المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تؤهلها إلى تحقيق الأهداف المخططة المرجو تحقيقها من إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول : أهداف تمويل المؤسسات الناشئة

لتمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة عدة أهداف، وتتجلى خلالها أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

– توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة؛

– تسهيل مختلف التدفيقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية لضمان توفير الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية والأعوان الاقتصادية الأخرى؛

– تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري؛

[1] آيت عكاش سمير،مرجع سبق ذكره،ص ص 100-101

– تستلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود أطراف تنظم المخاطر (البنوك) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات)؛

– تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية؛

– رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها؛

– يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة؛

– يساعد التمويل الانتاج؛

– يري المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك، كما يساهم في الحصول على العملة الصعبة؛

– الحد من الاستدانة

– تفعيل نظام المشاركة عن طريق التمويل الإسلامي؛

– العمل على التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريس من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات؛

– مساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا عن ضغوط المحيطات في مرحلة الانطلاق من خلال آلية حاضنات الأعمال.

الفرع الثاني : خصائص تمويل المؤسسات الناشئة

لتمويل المؤسسات الناشئة عدة خصائص يمكن أن تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل من جهة والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

أولا ندرة رأس المال: وهي الظاهرة السائدة في معظم الدول النامية، وذلك أن أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة.

ثانيا – الاحتياج الدائم للتمويل: تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات الناشئة، إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات.

ثالثا – القدرة على الاستمرارية في تمويل المؤسسات: هناك اتفاق عام على أن التطبيقات المثلى فيما يتعلق بتمويل المؤسسات بقدر ما تتميز بالقدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفئة المستهدفة تتميز أيضا بقابليتها على الاستمرار ماليا.

رابعا – افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة : يعتبر عامل الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتحدد من خلال القوائم المالية وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة.

خامسا – عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة: تتصف المؤسسة الناشئة عادة بانخفاض حجم أصولها الرأس مالية وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند الائتمان وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس مال عامل بصورة عادية.

سادسا – افتقار المؤسسة الناشئة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية : يعتبر عامل الخبرة والدراية بأساسيات المعاملات المصرفية أحد العناصر المميزة للمؤسسات الكبيرة والتي تسهل التعامل مع البنوك وتفتقد غالبية المؤسسات الناشئة لهذا العنصر نظرا لضآلة إمكانيات القائمين عليها مع عدم القدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

سابعا – صعوبة إعداد دراسات الجدوى : وذلك لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة و لعدم توافر البيانات عن المنتجات من جهة أخرى، هذا في حين أصبح تقييم دراسات جدوى المشروعات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الإئتمان.

ثامنا – عدم ملائمة القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العمليات البنكية: حيث أن هذه المؤسسات تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل لغرض إنشاءها بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الأجل.

تاسعا – ارتفاع تكلفة التمويل: تلجأ المؤسسات الناشئة عادة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية، وعلى الرغم من تقديم الدول لخطوط ائتمان ميسرة (من مواردها أو موارد منظمات دولية أو إقليمية للمؤسسات الناشئة إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتياجات المؤسسة، حيث تقتصر في العادة على تمويل الأصول الثابتة.

أيضا من بين خصائصها ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة وتدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المؤسسة المصغرة[1]

المطلب الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية

إذا كان مستوى تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة وقطاع الأنشطة وقطاع الأنشطة الخاصة بها وجودة آليات التوزيع مهما ، فإن حجم التمويل من خلال رأس المال أيضا على درجة أكبر من الأهمية، لذلك فإن التحدي التمويلي الذي تواجهه هذه المؤسسات تفرضه خصائص هذه المؤسسات ومتطلبات الاحتياجات التمويلية الخاصة بها من جهة ومدى اصطدامها بمؤسسات التمويل التي توفر الرأس المال من جهة أخرى.

الفرع الأول : أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر مؤسسات التمويل

يرى ممثلوا مؤسسات التمويل أنه من بين أسباب مشكلة تمويل المؤسسات الأصغر حجما تعود بالدرجة الأولى لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح تمويل هذه المؤسسات خاصة أن هذا النوع عادة ما يتميز

بانخفاض حجم الأصول الرأس مالية التي عادة تأخذها مؤسسات التمويل بعين الاعتبار عند منح الائتمان، ومن بين الأسباب أيضا نذكر ما يلي:

أولا – نقص الخبرة: يقصد بها الخبرة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية.

ثانيا الافتقار لعنصر الثقة : وذلك في القائمين على هذه المؤسسات، وهو العنصر الأساسي لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للزبون، والتي تحدد من خلال القوائم المالية والطاقة الإنتاجية والسيولة والسمعة الائتمانية للزبون.

ثالثا – عدم ملائمة القروض المطلوبة : حيث عادة تفضل البنوك منح التمويل قصير الأجل وغالبا هذه المؤسسات تطلب قروضا طويلة[1]

الأجل لغرض الإنشاء. رابعا – محدودية التسويق : وهو ما يؤثر على سرعة دوران الأموال المستثمرة في المؤسسة وبالتالي عدم تسديد القروض.

الفرع الثاني : أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر القائمين على المؤسسة

يرى أصحاب المؤسسات الأقل حجما أن أسباب مشكلة التمويل التي تواجهها مؤسساتهم منها ما هو متعلق بالمؤسسة التي تقدم التمويل ومنها ما هو مرتبط بخصائص المؤسسة في حد ذاتها، ومن هذه المشاكل ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة والتي تعتبر من الجوانب الهامة خاصة عند دراسة حاجة المؤسسة الناشئة للحصول على تمويل أثناء الاستغلال أو التوسع حيث لا توفر أصول المؤسسة الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية، وخاصة أن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة برأس المال، إضافة إلى مشكلة ارتفاع تكلفة التمويل المستعمل لتغطية احتياجات المؤسسة وهذا نظرا لاهتمام برامج دعم هذه المؤسسات عادة بتمويل الأصول الناشئة كما انه في بعض الأحيان تدخل مؤسسات التمويل بفرض الوصاية على هذه المؤسسات في ظل غياب عنصر الثقة تلجأ مؤسسات التمويل إلى متابعة

[1] مصطفى بورنان ،علي صولي ،الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول النشاء المؤسسات الناشئة) ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 11، 2020 ص134-136

التنفيذ وإلى التدخل بالمشورة المالية والتقنية في بعض الأحيان وعادة لا يتقبل صاحب المؤسسة هذا التدخل ويفضل تولي كامل عمليات المؤسسة، ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من أصحاب هذه المؤسسات يعزفون عن التعامل مع مؤسسات التمويل[1].

المطلب الثالث: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة

يقصد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الطرق أو الأساليب اعتمدت منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية وسنتناول كل من قرض الإيجار ورأس المال المخاطر واستغلال حقوق الملكية لطرق وتمويل وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية الحصول على تمويل يتوافق مع خصائصها.

الفرع الأول: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر : تعتبر شركات رأس المال المخاطر شركات تمويلية كونها توفر السيولة للمؤسسات، وتعد نوعا من المشاركة بها مخاطر عديدة، حيث أن رأس المال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات، ويهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى:

– توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها

– مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة للمؤسسات المالية، ومن بين المؤسسات الناشطة في هذا الأسلوب نذكر منها:

[1] مندر قحف، مفهوم التمويل في االقتصاد االسالمي، البنك االسالمي للتنمية، بحث تحليلي رقم13 .1998 ص12
[2] ضياف علية ، حمانة ،"رأس المال المخاطر ، اتجاه عالمي لتمويل المؤسسات الناشئة –حالة الجزائر- مجلة الباحث الاقتصادي ،العدد 05 ،جامعة باجي مختار ، عنابة ،جوان 2016،ص178-179

أولا – شركة() : وهي مؤسسة مالية ذات أسهم أنشأت في 04 أفريل 2000 وتم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 9 جانفي 2001، حيث بلغ رأس مالها 5000000000 دج هدفها الاستثمار والمشاركة والتوظيف بالإضافة الى تدعيم وانعاش الاقتصاد الوطني، وبالنظر الى درجة الاهتمام بشركة رأس المال المخاطر في الجزائر الا أن نسبة مساهمتها في التمويل تتراوح ما بين 10 و 35% وهذه النسبة تبدو ضعيفة جدا مقارنة بنظيراتها في الدول النامية ، حيث ينحصر مجال عملها في الصناعات التحويلية كالمنتجات الغذائية، تخزين المنتجات الفلاحية، مواد التغليف وصناعة الألبسة...

ترتكز مهام شركة () على دعم ومساندة المؤسسات في تأهيلها وتطويرها، وذلك عن طريق ارشادها ومساعدتها في اعادة هيكلها المالي والاستراتيجي، وتوفير كل فرص التمويل الملائمة من رأس مال قروض متوسطة والقرض الايجاري.[1]

ثانيا – شركة (): يمكن اعتبار المالية الجزائرية الأوروبية بمثابة رائدة وعميدة رأس المال الاستثماري في الجزائر، أنشأت سنة 1991 مقرها الرئيسي سطاوالي بالجزائر، قد تأسست في شكل مؤسسة مالية برأس مال قدره 75، 73 مليون دج بأربعة مساهمين هم بنك التنمية المحلية ب 40% القرض الشعبي الجزائري ب 20 الصندوق الفرنسي للتنمية ب 28.74 ، والبنك الأوروبي للاستثمار ب 26، 11 ، كان الهدف من انشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة التمويل. وسيتم التوسع في شركة () في الفصل التطبيقي.[1]

الفرع الثاني: التمويل بالاستئجار : ظهر هذا النوع من التمويل في الآونة الأخيرة اتجاه المشروعات إلى استئجار معدات المصنع و آلاته، كما امتد إلى جميع الأصول الثابتة تقريبا، ويقضي هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول و إنما القيام بدفع إيجار سنوي بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي، و قد اتخذ التمويل بالاستئجار عدة أشكال و هي :[2]

1) البيع ثم الاستئجار : تقوم المؤسسة التي تمتلك الأراضي والمعدات ببيع هذه الأخيرة الى المؤسسات المالية شرط أن توقع اتفاقية بينها و بين المؤسسة المالية على أن تستأجر هذا الأصل وابقائه عند المؤسسة

لفترة معينة، و الملاحظ أن المؤسسة البائعة تستلم قيمة البيع من المؤسسة المشترية فورا، و في نفس الوقت سيبقى عندها الأصل المباع لاستخدامه.

إن العملية المتبعة في دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار ، ففي الحالة الأولى تدفع المؤسسة البائعة إلى المؤسسة

المشترية أقساطا متساوية في أوقات متتالية في جموعها قيمة شراء الأصل مع عائد معين على الاستثمار للمؤسسة، أما في الحالة الثانية تسدد المؤسسة المقترضة القرض على دفعات متساوية في فترات متساوية بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض.

2) التأجير التشغيلي: يعرف بأنه نظام تجاري يحقق الاستفادة للأصل الرأسمالي، ويتضمن استئجار الخدمة بشكل عام

المعدات وخدمات صيانتها ، و من أهم هذه المعدات الكمبيوتر، السيارات والشاحنات وماكنات النسخ .... حيث يتم تأجير الأصل لفترة زمنية محددة نوعا ما ولعدد من المستأجرين، الأمر الذي يسمح باسترجاع الأصل لتأجيره مرة أخرى لمستأجر اخر و بقيمة إيجاريه تختلف باختلاف ظروف الإيجار.

و يلاحظ أن المستأجر يلجأ الى الايجار التشغيلي في حالة احتياج المؤسسة المنشأة لآلات و معدات لوقت قصير.

3) التأجير التمويلي : وهو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن الغاؤه من قبل المستأجر ولا بد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة، وتتضمن عملية الايجار التمويلي الخطوات التالية:

– تختار المؤسسة الأصل الذي هي بحاجة الى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة شراء و شروط تسليمه؛

[1]بوالريحان فاروق وآخرون " دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزاائر-حالة الشركة المالية الجزائرية ألوروبية للمساهمة". مقال منشور في اطار الملتقى الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين ألساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل 2021,ص 336

[2]بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروي البنكية – دراسة حالة بعض المؤسسات بورقلة-، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، 2013-2012 ص38-39

– ثم تتصل هذه الشركة ببنك وتتفق معه على أن يشتري هذا البنك الأصل من المورد، وأن يؤجره للمؤسسة مباشرة، وبهذا الشكل تحصل المؤسسة على الأصل وتقوم بدفع الايجار للبنك على دفعات متساوية على فترات متتالية، كما أن للمؤسسة المستأجرة حق الخيار في تجديد عقد استئجار الأصل ثانية بإيجار مخفض، لكن لا يحق للمؤسسة الغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل التزاماتها.

ثالثا – صيغ التمويل الإسلامي: تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات مقابل فائدة ربوية محددة مسبقا، أما في البنوك الاسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء كانت تجارية صناعية زراعية ... ويعد نشاط التمويل من أهم الانشطة في البنوك الاسلامية، وهناك العديد من صيغ التمويل الاسلامية نذكر منها:

1) **المرابحة:** يعد البيع في المرابحة من أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالمصارف الاسلامية فهي شراء وبيع بدفع مؤجل وبهامش مرابحة محدد سلفا ، ويشترط في البنوك امتلاك السلعة قبل بيعها وأن يكون الثمن، ويكون سعر الفائدة وهامش المرابحة متساويين.

2) المضاربة : تعتبر المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الاسلامي، وهي نوع من المشاركة بين أرباب رأس المال وبين أهل الخبرة في الاستثمارات، وهي عقد تقوم بمقتضاه البنوك الاسلامية بتقديم رأس المال للعملية بالكامل، أما مسؤولية العميل فتنحصر في الخبرة العملية والجهد الاداري وتوزيع الأرباح.

3) المشاركة : هي أسلوب تمويلي يشترك في موجبه شريكين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية ويكون الربح بينهم على حسب ما اتفقوا عليه مسبقا، كما يمكن توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط.

4) السلم: السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل أي بمعنى آخر هو دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استيلام السلعة لاحقا.

(5) الاستصناع : يعرف على أنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع، أي هو عقد بين المشتري والبائع حيث يقوم الثاني بناءا على طلب المشتري بصناعة سلعة موصوفة أو الحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل على المانع.

6) الإيجار: وهي عقد ثنائي يسمح بنقل حق الانتفاع لأصل محدد الى شخص آخر لفترة متفق عليها وهو ما يعني السماح للمستأجر باستخدام أصول المؤجر مقابل دفع الايجار.

7) القرض الحسن: وهو قرض مالي بدون أي فوائد بنكية، وهو تقديم البنك مبلغا محددا من المال لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، حيث يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ ثابت ومحدد مسبقا.

الفرع الرابع: الوكالات: هناك عدة وكالات تقوم بتمويل المؤسسات الناشئة من بينها:

أولا – الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية : أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سبتمبر 1996، وهي هيئة حكومية ذات طابع خاص ذات الشخص المعنوي ولها استقلالها المالي، وهي تحت اشراف وزير العمل وتشغيل الشباب والضمان الاجتماعي وتسعى لتشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية من خلال انشاء المقاولات ومن خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة كالمساعدات الجبائية (الاعفاء من ،الرسم على القيمة المضافة ، تخفيض الرسوم الجمركية المساعدات المجانية) استقبال اعلام، مرافقة تكوين)، اعانات مالية) قرض بدون فائدة، تخفيض نسبة الفوائد البنكية لدى الوكالة 51 فرع وتتموقع في جميع ولايات الوطن .[1]

تعتمد الوكالة نوعين للتمويل حيث أنه مهما كان التمويل المختار فان تكلفة الاستثمار الممول لا تتجاوز عشر ملايين دينار:

ثانيا – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :() تم انشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، وهو ذلك الصندوق الذي يهتم بكل البطالين الذين فقدو اعمالهم بصفة غير ارادية في القطاع الاقتصادي، لأسباب اقتصادية سواء في اطار التقلص من عدد العمال أو حل المؤسسة، والمعنيون بالاستفادة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل عدة نشاطات كنشاطات الانتاج والخدمات باستثناء اعادة البيع دون تحويل المنتج، وكافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري بحيث يكون تمويله ثلاثي الأطراف البطال والوكالة وأحد البنوك. [1]

ثالثا – الوكالة الوطنية للقرض المصغر:

وهي وكالة ذات طابع خاص انشأت في 22 جانفي 2004، وضعت تحت اشراف وزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة تتكون من 10 مديريات جهوية و 49 مديرية ولائية موزعة عبر كافة ارجاء الوطن حيث تسعى الوكالة الى تنمية روح المقاولاتية بهدف المساعدة على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص، دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض من بيع وشراء، دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيد أنشطتهم....

يتم التمويل في هذه الوكالة بين ثلاث أطراف (البنك() صاحب المشروع) تتراوح قيمتها بين100001 دج و1000000 دج ويكون خاص بشراء العتاد والمواد الأولية.[2]

الفرع الخامس: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: قد تم الاطلاق الرسمي لهذا الصندوق خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، وهو نتيجة للتعاون بين الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة و الشركات الناشئة سوناطراك بنك التنمية المحلية القرض الشعبي الجزائري

البنك الخارجي، البنك الوطني الجزائري ، الصندوق الوطني للادخار والتوفير ،وهذا بمبلغ أولي قيمته عشرون (20) مليون دولار. ويعتمد هذا الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض.

وعلى الرغم من أن هذا الصندوق يتم تمويله من طرف الدولة، الا أنه يبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الاجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا[3].

[1] بريان نسرين ،بونويوة جهينة ، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في أحداث التنمية الإقتصادية في الجزائر ،مذكرة نيل شهادة الماستر ، البويرة 2017ص44

[2]المرجع السابق ص57.

[3] وليد بولغب، " الشركات الناشئة وامكانية انجاحها في الجزائر" مقال منشور في اطار الكتاب الجامعي بعنوان " اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين ألساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، 2021.ص197

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على التمويل و أيضا تمويل المؤسسات الناشئة فقد اتضح لنا أن كل مؤسسة أو مشروع اقتصادي يعتمد على رأس مال ثابت لكنها معرضة للعجز وهذا ما يجعل هذه المؤسسة في حاجة إلى التمويل من أجل تغطية ذلك العجز كما أن البنوك والمؤسسات المصرفية تعتبر المصدر الأنسب لتمويل مختلف المؤسسات عامة والمؤسسات الناشئة خاصة والتي تعتبر بدورها أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يكون لها كيان واضح ومحدد، لذلك يجب المساهمة في تمويلها ومدها على الأقل بالخبرات التكنولوجية اللازمة وتوفير الآلات والمعدات التي يجب تأجيرها أو تمليكها لأصحاب المؤسسات المصغرة.

الفصل الثالث واقع المؤسسات الناشئة وإشكالية التمويل في ولاية سعيدة

المبحث الأول: مداخلة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية بجامعة دكتور مولاي الطاهر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية مهام مديرية الصناعة و المناجم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية نتطرق في هاده المداخلة من الناحية العملية من خلال متابعة مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهدا الملف الهام حيث سوف نتحدث عليه وفق ثلاث نقاط

- التعريف بالمؤسسة الصغيرة والنسيج الاقتصادي على مستوى الولاية وماهي الآفاق المستقبلية و اقتراحاتنا في المجال الصناعي في استحداث مؤسسات صغيرة في بعض الأنشطة.
- اهم الاليات والاجراءات المتخدة لمرافقة ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصادية سواء القطاع العام والخاص من اجل ترقيتها وتطويرها مسقبلا.

- مهام مديرية الصناعة و المناجم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها.

1 –اولا تعتمد حركية أي اقتصاد بالدرجة الأولى على الدور البارز و الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها قاطرة أساسية للنمو الاقتصادي . وعليه فان المدخل الرئيسي لخلق الثروة وتنويع النشاطات الصناعية والخداماتية وترقية الشغل هو هدف رئيسي الذي ينبغي أن تسعى إليه مختلف السياسات الحكومية لتجسيده على ارض الواقع ولا يكون ذلك إلا بالعمل على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حسب المتطلبات و احتياجات الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة في جميع المجالات والأنشطة وذالك للاهتمام بخصوصية كل ولاية .وفي هدا الاطار نتطرق الى بنك المعلومات والمؤشرات الرقمية التي قمنا بيها بالتنسيق مع مفتشية الولائية للعمل لاحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي يمكن على ضوئها بلورة سياسة تنموية فعالة بتحديد الأهداف المرجو بلوغها لما تتضمنه من مؤشرات رقمية لمختلف المؤسسات والهيئات الفعالة في مجال النشاط الاقتصادي على مستوى الولاية و طبقا للقانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة حيث أن مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو خدمات تشغل من 1 عامل إلى 250 عاملا و هي ثلاثة أنواع : المؤسسة المصغرة : عدد عمالها من 1 الى9 المؤسسة الصغيرة : عدد عمالها من 10 الى49 المؤسسة المتوسطة : عدد عمالها من 50 إلى 250 حيث تم احصاء حوالي 2232 / القطاع العام : 40 و القطاع الخاص : 2192 و هي موزعة حسب كل قطاع متمثلة فيما يلي قطاع الفلاحة والصيد البحري قطاع المحاجر قطاع البناء والاشغال الغمومية قطاع الصناعة وهو بدوره يظم الشعب التالية (صناعة مواد البناء –كمياء والبلاستيك الصناعات الغدائية صناعة النسيج والجلود صناعة الخشب والورق) وقطاع الخدمات يتظمن 8 شعب منها نشاط النقل التجارة الفندقة والاطعام الهيئات المالية الخ ..

فمن خلال الجدول يتبين أن عدد المؤسسات متفاوت من نشاط إلى آخر إذ نلاحظ أنه كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والاشغال العمومية يشكل الأنشطة الغالبة الذي يقدر عددها ب :1894 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 84.85 % ، وهذا بطبيعة الحال يبين أن هذه القطاعات تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية اما القطاعات الاخرى تشكل نسبة ظئيلة مقارنة بها .

وفي هذا الاطار للنظر فالافاق المستقبلية لقطاع الصناعة واهم المقترحات التي يمكن تقديمها واثراءها حيث نعمل جاهدين خاصة مع الجامعة بعتبارها خزان هام للشباب الحاملين للشهادات و قطاع التكوين المهني كشريك هام وفعال في تطوير وتحسين جودة اليد العاملة وتأهيلها وتوفيرها على المستوى المحلي وسعينا منا في الوقوف على وضعية القطاع الصناعي والخدماتي حيث تحتل ولاية سعيدة موقع استراتيجي هام يمكننا استغلاله في بناء قاعدة تنموية اقتصادية في مجالات عديدة ومتنوعة بما أنها منطقة فلاحيه ورعوية تزخر بثراوت خام هامة وبستغلالها يجعلها قطب صناعي هام يمكنه المساهمة في ترقية الشغل على المستوى المحلي ومن أهم هذه الصناعات التي تفتقر إليها الولاية حيث يمكن اقتراح إحداث بعض التخصصات التي تشجع خلق أنشطة صناعية تعمل على زيادة مناصب عمل على المستوى المحلي منها :

– إدراج تخصصات في مجال الصناعات التحويلية الإنتاجية على مستوى جميع الشعب مما تحفز الشباب الولوج إليها من اجل انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن بينها صناعة النسيج و الجلود بإنشاء مدابغ

تحويل الصوف والجلود من مادة خام الى مادة نصف مصنعة صناعة الورق الصناعات الكميائية والبلاستيكية مواد التجميل الصناعات العطرية الزيوت النباتية

-الصناعة الغذائية (تعليب، تصبير)

- الصناعات الطاقوية ، صناعة الألواح الشمسية ، صناعات المصابيح

- إدراج تخصصات لتكوين مؤهلين في مجال الصناعة الالكترونية و ميكانيك السيارات.

إدراج تخصصات لتكوين مؤهلين في مجال الكيمياء الصناعية و البلاستيك و البوليستيران

-وفي هدا الاطار ككل سنة تعمل الوزراة على تنظيم يوم عالمي للمقوالتية تحت شعار (لنبني معا نظاما قويا بيئيا للمقاولاتية :بناء، مشاركة،احتفال) ببرمجة أسابيع تحسيسية بمشاركة جميع أجهزة الدعم المحلية و هذا لترسيخ فكرة إنشاء مؤسسة خاصة لخريجي الجامعات و معاهد التكوين المهني- إعداد خريطة لتحديد متحاتات والامكانات التي تتوفر عليها الولاية لتشيج الاستثمار فيها و في جميع المجالات بالتنسيق مع الهيئات المحلية ومنها القطاع الفلاحي الغابي البيئي السياحي والصناعة التقليدية الثروات المنجمية القطاع الثقافي من اجل استغلال المادة الخام وتجسيدها في مؤسسات صغيرة ومتوسطة سواء كانت انتاجية او خداماتية او فنية .

-بالاظافة الى كل هدا حيث تم استحداث اليات هامة على مستوى الجامعة وهيا مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية ودار الحاضنة ومكتب الاختراع ودار المقاولاتية والهدف منها مرافقة الطلبة الحاملين لفكرة مشروع يمكن تجسيده مسقبلا كمؤسسة منتجة او تقدم خدمة وكدالك يمكن عقد اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الاقتصادية لتقريب المعلومة والتكنولوجيات لفائدة المؤسسات و تكوين الطلبة للاستفادة من خبراتها . -إنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات من اجل تسهيل الحصول على العقار الصناعي بالنسبة للمستمرين وتجسيدها على ارض الواقع على مستوى الولاية .

2- اهم الاليات والاجراءات المتخدة لمرافقة ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصادية

سواء القطاع العام والخاص من اجل ترقيتها وتطويرها مسقبلا

-بلورة نظام إعلامي خاص بالمؤشرات الاقتصادية و وضعه تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين.-تقديم اقتراحات التي من شانها أن تدعم و تشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على تطويرها بصفة مستدامة .

-تدعيم نشاطات مختلف الهيئات ذات الصلة بالمؤسسات الاقتصادية .

-تدعيم أعمال الحركة الجمعوية المهنية و القطاعات الوسطية و الهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنشيطها.

-المساهمة في انجاز خريطة محلية تبين مكان تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.-المساهمة في تنفيذ سياسات التكوين و ترقية القدرات البشرية .

- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية و الأجنبية لا سيما في مجال المناولة .

-العمل على تشجيع المؤسسات من خلال الزيارات الميدانية و الاطلاع على انشغلاتهم من اجل تحسين مستوى الاقتصاد المحلي -تاطير التظاهرات الاقتصادية و بعث روح المنافسة و التعريف بأهم نشاطات المؤسسات المحلية.-القيام بالتحقيقات و الدراسات ذات الطابع التقني و الاقتصادي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-السهر على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين مصالح المديرية و القطاعات الأخرى على المستوى المحلي .حيث تم انشاء 4 لجان وطنية على مستوى الوزراة وهيا الجنة الوطنية لتطوير الصناعات الغدائية

- الجنة الوطنية لتطوير الصناعات الكميائية والبتروكميائية

- اللجنة الوطنية لتطوير الصناعات الكهربائية والكهرو منزلية

- الجنة الوطنية لتطوير صناعة النسيج والجلود والهدف منها متابعة هاته الصناعات والتقرب من اصحاب المؤسسات وعقد اجتمعات دورية وجهوية للنظر في مشاكلهم والمعوقات التي تعرقل سيرهم الحسن وتحفيزهم من اجل التكتل في جمعيات مهنية من خلالها يمكن الاخد بانشغلاتهم بعتبارهم اهل الاختصاص وعلى سبيل المثال حيث ان الدولة الجزائرية تعمل على تطوير صناعة النسيج والجلود تحت شعار (ثروة ثمينة

و إستغلال أمثل ، دفعا للتنويع الاقتصادي) وتم عقد لقاءات جهوية على مستوى 5 ولايات من اجل مرافقة المصنعين وترقية هدا النشاط الهام وفي هدا الاطار تنظم الوزارة حملة وطنية ككل سنة لجمع اضاحي العيد وجمع مادة الجلود الصوف طوال السنة هدفها استغلال هده الثروة الثمينة في انشاء وحدات صناعية لمادة الجلد والصوف والهدف الثاني المحافضة على البيئة

– متابعةالمناخ الاجتماعي السائد للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة يوميا الناشطة عبر إقليم الولاية و من أجل مرافقتها لدراسة سبل ترقية النشاط الصناعي عبر الولاية لاسيما من خلال تطوير الإنتاج المحلي حسب متطلبات السوق الوطنية حيث يتم عقد اجتماعات تشاورية مع المؤسسات الاقتصادية للنظر في انشغلاتهم وتحفيزهم من اجل تطوير الانتاج وتنويعه والعمل على تحسين جودة المنتوج والحصول على شهادةايزو للمطابقة بعتبارها شهادة هامة تسهل عليها الولوج الى عالم التصدير الى الدول الاجنبية .

تنظيم أيام التحسيسية حول المقاولاتية لفائدة المحبوسين بالشراكة مع وزارة العدل وذالك القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات إعادة الإدماج من اجل تحسيس وتقريب فكرة المقاولاتية لجميع المحبوسين سواء الحاملين للشهادات أو غير لحاملين لها و قمنا بحملات تحسيسية شهريا منذ سنة 2019 /2020 /2021 /2022 /2023بمؤسسة إعادة التربية و التأهيل سعيدة و عين الحجر .

– تنظيم مسابقة وطنية لمنح الجائزة الوطنية للجودة والابتكار والجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة المبتكرة تحت شعار *الابتكار : رابط نحو المستقبل في هذا الإطار تقوم وزارة الصناعة ككل سنة بالإعلان عن هاته المسابقات و هذا لخلق جو تنافسي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل التعريف بمدى نوعية المنتوج و جودته التي تتميز به المؤسسات المحلية و الهدف منه تحسين المنتوج وفقا للمقاييس الدولية و بالتالي الولوج إلى عالم التصدير في الاسواق العالمية حيث تم التنسيق مع جميع الهيئات المحلية لإشهار هذا الإعلان مع برمجة ومضات إشهارية في الإذاعة المحلية ، و القيام بزيارات ميدانية تحسيسية لجميع المؤسسات الاقتصادية المحلية من أجل المشاركة في هذه المسابقة وقد استلمت ملف الترشح للمسابقة على مستوى ولاية سعيدة 14 مؤسسة بمختلف أنشطتها الفئة المستهدفة: المتعاملين الاقتصاديين

– قيمة الجوائز الممنوحة الجائزة الأولى: مقدرة ب 2000000 **دج**

– الجائزة الثانية : كاس استحقاق الجائزة الثالثة :شهادة شرفية .

وفي الاخير تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا هاما لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، حيث أنها تساعد على توفير مناصب الشغل وتنويع الإنتاج الوطني، وتوفير حاجيات المجتمع، هذا ما جعلها محور اهتمام اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم لها لأجل المساهمة في نمو وانتشار هذا النوع من المؤسسات، فإن لها صلة أيضا بالنواحي الاجتماعية للمجتمع، فتوفيرها لمناصب الشغل ومساهمتها في تنويع الإنتاج له انعكاسات ليس فقط على الوضع الاقتصادي، بل كذلك على الوضع الاجتماعي للمجتمع وذلك من خلال دورها في محاربة الفقر، وفي الحد من انتشار بعض الآفات الاجتماعية ، ورفع التهميش عن بعض فئات المجتمع.[1]

مهام مديرية الصناعة و المناجم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

–بلورة نظام إعلامي خاص بالمؤشرات الاقتصادية و وضعه تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين.

–العمل على تحيين و تحسين المعلومة الإحصائية.

–تنفيذ برامج النشاطات المسطرة من طرف الوزارة الوصية .

–المساهمة في إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية المحلية وفق البرامج المسطرة .

– تقديم اقتراحات التي من شانها أن تدعم و تشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على تطويرها بصفة مستدامة .

–تدعيم نشاطات مختلف الهيئات ذات الصلة بالمؤسسات و المتوسطة .

–تدعيم أعمال الحركة الجمعوية المهنية و القطاعات الوسطية و الهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنشيطها.

–المساهمة في انجاز خريطة محلية تبين مكان تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير و فرص الاستثمار .

[1]وثائق مقدمة من طرف المديرية

-المساهمة في تنفيذ سياسات التكوين و ترقية القدرات البشرية .

- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية و الأجنبية لا سيما في مجال المناولة .

-العمل على تشجيع المؤسسات من خلال الزيارات الميدانية و الاطلاع على الانشغالات من اجل تحسين مستوى الاقتصاد المحلي

-التنسيق مع جميع الهيئات و أجهزة الدعم المحلية من اجل ترقية النسيج المؤسساتي على المستوى المحلي

-تاطير التظاهرات الاقتصادية و بعث روح المنافسة و التعريف بأهم نشاطات المؤسسات المحلية.

-القيام بالتحقيقات و الدراسات ذات الطابع التقني و الاقتصادي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-السهر على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين مصالح المديرية و القطاعات الأخرى على المستوى المحلي .

-وضع خريطة اقتصادية فيها أهم إمكانيات الاستثمار حيث تحفز فئة الشباب من اجل دخول عالم الاستثمار بالتنسيق مع الهيئات المعنية .

اهم الانجازات الميدانية للمديرية:

-قمنا بزيارات ميدانية عديدة الى جميع المؤسسات المحلية للوقوف على المشاكل و العراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات و بالتالي راسلنا الهيئات المعنية للنظر فيها .

- عملت مصالح المديرية على إعداد خريطة لتحديد اهم فرص الاستثمار .

-برمجة أسابيع تحسيسية تحت عنوان (المقاولاتية) بمشاركة جميع أجهزة الدعم المحلية و هذا لترسيخ فكرة إنشاء مؤسسة خاصة لخريجي الجامعات و معاهد التكوين المهني .

-إنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات من اجل تسهيل الحصول على العقار الصناعي بالنسبة للمستمرين وتجسيدها على ارض الواقع على مستوى الولاية .

تعتمد حركية أي اقتصاد بالدرجة الأولى على الدور البارز و الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها قاطرة أساسية للنمو الاقتصادي . وعليه فان المدخل الرئيسي لترقية الشغل هو هدف

رئيسي الذي ينبغي أن تسعى إليه مختلف السياسات الحكومية لتجسيده على ارض الواقع ولا يكون ذلك إلا بالعمل على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حسب المتطلبات و احتياجات الولاية في جميع المجالات والأنشطة وذالك للاهتمام بخصوصية كل ولاية .

حيث أن ولاية سعيدة بحكم موقعها الاستراتيجي يمكنها من استغلاله في بناء قاعدة تنموية اقتصادية في مجالات عديدة ومتنوعة بما أنها منطقة فلاحيه ورعوية ما يجعلها قطب صناعي هام يمكنه المساهمة في ترقية الشغل على المستوى المحلي ومن أهم هذه الصناعات التي تفتقر إليها الولاية ما يلي:

-صناعة النسيج – صناعة الجلود – صناعة الورق – الصناعات التحويلية – الصناعات الكيميائية والبلاستيكية وللمساهمة في تطوير وترقية الشغل يستوجب إعطاء وإتاحة الفرص لخريجي الجامعات ومعاهد ومراكز التكوين المهني باعتبارهم متحصلين على شهادات تسمح لهم بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذه الأنشطة .

وأحيطكم علما انه توجد منطقتين صناعيتين سعيدة وعين الحجر تنشط فيها حوالي 65 مؤسسة عمومية وخاصة و178 مؤسسة خارج المنطقة الصناعية غير أن هذا العدد يعتبر ضئيل جدا بما تزخر به الولاية من إمكانيات ولهذا الغرض تم إنشاء وخلق منطقيتين صناعيتين بالولاية مخصصة لإنشاء مشاريع استثمارية في مختلف المجالات .

المطلب الثاني : مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سعيدة

نظرا لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخصائص التي تتميز بها تحتل مشكلة التمويل المراكز الأولى ضمن الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الولاية، ويعود هذا إلى مجموعة من الأسباب المتمثلة في:[1]

– ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن الإجراءات الدعم المالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.

[1] من اعداد الطلبة وفقا للمعلومات المقدمة من طرف المديرية

– تخلف النظام المصرفي و عدم موضوعية الشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، و التي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي ، فقد عمل النظام المصرفي في الجزائر على خدمة مؤسسات الدولة في تنمية المشاريع الضخمة و بالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لم تكن تنمو و لم تجد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مشاريع القطاع العام ، و هذا في الوقت التي أثبتت فيه تجارب الدول المتقدمة أن النمو الاقتصادي الكلي مرده إلى المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى ما سبق نجد مشكلة الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى التخوف من التعامل معها من حيث ناحية التمويل.

– غياب ثقافة السوق المالي ، و هذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي و بموارد مالية ضئيلة، فتكريس ثقافة السوق المال سوف تحفز القطاع الخاص على وجه الخصوص، إلى اللجوء إلى عمليات التمويل المباشر، أين تسود مظاهر اقتصاد السوق، و تتنحى مظاهر الاستدانة، أضف إلى ذلك أن اللجوء إلى الأسواق المالية عند الحاجة للتمويل، و الابتعاد عن التمويل البنكي سوف يزيد من درجة استقلالية المؤسسات ذات العجز المالي، و من ثم الاستثمار في مختلف المجالات بعيدا عن شروط منح الائتمان المصرفي، إن افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى وجود سوق مالي يمكن من القول بأنها مؤسسات ضعيفة الرسملة، مقارنة بباقي المؤسسات الكبيرة

و حتى بالمقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة و المتوفرة على أسواق مالية، و تنشأ في الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالحد الأدنى المسموح به قانونا، حيث أنشئت الكثير منها برأسمال قدره 100.000,00 دج

و يمكن إجمال المشاكل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية

– غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.

– المركزية في منح القروض.

– نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

– ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

المطلب الثالث: التقرير السنوي لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2023 مديرية الصناعة لولاية سعيدة

تعتبر المعلومات الإحصائية حول محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة إحدى الأدوات التي يمكن على ضوئها بلورة سياسة تنموية فعالة بتحديد الأهداف المرجو بلوغها لما تتضمنه من مؤشرات رقمية لمختلف المؤسسات والهيئات الفعالة في مجال النشاط الاقتصادي على مستوى الولاية .

لذلك فإن مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى باستمرار و بالتنسيق مع المصالح المحلية المعنية للتوصل إلى أكبر قدر من المعلومات الاقتصادية وتوخي الدقة في إدراجها ضمن الوثيقة.

وتمثل هذه المعطيات حصيلة لإحصائيات ونسيج المؤسسات الاقتصادية على مستوى الولاية الموقوفة إلى غاية 31 مارس 2023 .

بلورة نظام إعلامي خاص بالمؤشرات الاقتصادية ووضعها تحت تصرف الهيئات المحلية والعمل على تحيين وتحسين المعلومات الإحصائية وفي هذا الإطار نبين مايلي :

1/العدد الإجمالي للمسجلين في السجل التجاري بمختلف الأنشطة على مستوى ولاية سعيدة تقدر ب 19087 وهي موزعة كمايلي :

	الشخص الطبيعي	الشخص المعنوي	المجموع
إنتاج السلع	**4649**	**291**	4940
الخدمات	**5897**	**223**	6120
مختلف الأنشطة	**/**	**/**	8027
المجموع الكلي			19087

المصدر : السجل التجاري

التعليق نلاحظ ان مجال الخدمات اكبر من مجال انتاج السلع كما نلاحظ ايضا ان الشخص المعنوي اقل بكثير من الشخص الطبيعي.

2/ عدد الحرفيين المسجلين على مستوى الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية و الحرف يقدر ب 3759 حرفي موزعة كالتالي:

النشاط	عدد المسجلين
الصناعة التقليدية فنية	1189
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	841
الصناعة التقليدية للخدمات	1729
المجموع الكلي	3759

المصدر: مفتشية العمل

التعليق نلاحظ الصناعات التقليدية للخدمات هي الاكثر تسجيل يليها الصناعة التقليدية الفنية و الاقل تسجيل الصناعة التقليدية لإنتاج المواد.

3/ العدد الإجمالي لأصحاب المؤسسات المؤمنين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOSتقدر ب 2461 وهي موزعة كالتالي:

النشاط	عدد المسجلين
الفلاحة	1
المحاجر	4
البناء و الأشغال العمومية	1417
خدمات للأسر	17
شعب مختلفة	1022
المجموع الكلي	2461

المصدر casnos

التعليق نلاحظ ان نشاط البناء و الأشغال العمومية هو الغالب ب عدد مسجلين 1417 عكس النشاط الفلاحي الذي هو شبه منعدم حيث عدد المسجلين 1 فقط

عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن

عدد المؤسسات حاملي السجل التجاري	عدد السكان في الولاية	نسبة المؤسسات /1000 ساكن
19087	480270	‰ 39.74

المصدر: مفتشية العمل

التعليق نلاحظ ان عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 ساكن هو 39.74 **‰** و هي نسبة منخفضة اقل من النصف.

وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب النشاط الموقوفة الى غاية 31 ديسمبر 2022

عدد المؤسسات القطاع العام : 40 و عدد عمالها 2876

عدد المؤسسات القطاع الخاص : 2192 و عدد عمالها 6999

و هي موزعة كالتالي :

قطاعات النشاط		المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
		العدد	**العمال**	**العدد**	العمال
الفلاحة و الصيد		**05**	**183**	**26**	106
المياه والطاقة		**00**	**00**	**05**	16
مناجم ومحاجر		**00**	**00**	**07**	44
البناء والأشغال العمومية		**02**	**42**	**674**	2453
الصناعة	**مواد البنـــاء**	**02**	**303**	**12**	559
	الكيمياء و البلاستيك	**02**	**124**	**02**	02
	الصناعة الغذائيـة	**06**	**317**	**19**	401
	صناعـة النسيـج	**01**	**148**	**02**	02

	صناعة الخشب والورق	**02**	**65**	**00**	00
الخدمات	**النقل والاتصالات**	**02**	**180**	**69**	199
	التجـــارة	**04**	**1059**	**259**	490
	الفندقة والإطعام	**02**	**113**	**103**	191
	خدمات للمؤسسات	**01**	**29**	**10**	38
	خدمات للأسر	**00**	**00**	**724**	1416
	الهيئات الماليـة	**10**	**280**	**04**	06
	الأعمال العقاريـة	**00**	**00**	**12**	57
	خدمات للجماعات	**01**	**33**	**264**	1019
المجموع		40	2876	2192	6999

المصدر: مفتشية العمل

التعليق نلاحظ ان بالنسبة للقطاع العام النشاطلت الاكثر تعداد هي الهيئات الماليـة و عددها 10 و كذلك الصناعة الغذائية و عددها اما النشاطات الاقل تواجد هي المياه والطاقة و مناجم ومحاجر و هي منعدمة اما القطاع الخاص نلاحظ ان القطاع السائد هو البناء والأشغال العمومية و عددها 674 بالضافة الى خدمات للأسر ة عددها **724** اما المجالات الاقل تواجد هي صناعة الورق و الخشب و هي منعدمة تماما و كذلك صناعة النسيج و عددها 02 فقط بالرغم من الطابع الريفي للولاية. نلاحظ اختلاف تام بين القطاع الخاص و العام.

وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية حسب البلديات الموقوفة الى غاية 31 ديسمبر 2022

الرقم	البلدية	المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
		العدد	العمال	العدد	العمال
1	**سعيدة**	**30**	**2346**	**1523**	4793
2	**عين الحجر**	**04**	**203**	**157**	552
3	**مولاي العربي**	**00**	**00**	**14**	18
4	**سيدي أحمد**	**00**	**00**	**17**	126
5	**سيدي بوبكر**	**00**	**00**	**47**	98
6	**سيدي اعمر**	**02**	**41**	**16**	264

7	أولاد خالد	02	41	184	452
8	هونـت	00	00	08	12
9	الحساسنـة	02	245	38	127
10	المعمورة	00	00	07	15
11	عين السخونة	00	00	11	72
12	أولاد إبراهيم	00	00	88	327
13	تيرسين	00	00	02	2
14	عين السلطان	00	00	08	08
15	يوب	00	00	66	115
16	دوي ثابت	00	00	07	18
المجمـوع		40	2876	2192	6999

المصدر: مفتشية العمل

التعليق نلاحظ ان المؤسسات العمومية متواجدة بكثرة في مدينة سعيدة و عين الحجر و منعدمة كليا في المناطق الاخرى اما المؤسسات الخاصة فهي ايضا متواجدة بكثرة في مدينة سعيدة و عين الحجر ولكن نلاحظ ايضا تواجدها في المناطق الاخرى عكس المؤسسات العمومية.

تحيين المعلومات الاقتصادية لوضعية المؤسسات على مستوى المناطق الصناعية :

في إطار تحيين المعلومات الاقتصادية لجميع المؤسسات العمومية والخاصة الناشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدماتي والمتواجدة على مستوى الولاية وهي مبينة كالتالي :

– المؤسسات المتواجدة بالمنطقة الصناعية سعيدة بمختلف أنشطتها مؤسسات 33 العمال 2353 وهي كالتالي :

* مؤسسات عمومية:12عدد العمال 1805، مؤسسات خاصة: 21 عدد العمال 548

– المؤسسات المتواجدة بالمنطقة الصناعية عين الحجر بمختلف أنشطتها مؤسسات 38 والعمال 546وهي كالتالي: مؤسسات عمومية:01 عدد العمال 54، مؤسسات خاصة: 37عدد العمال 492

المبحث الثاني: ـ الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية anade

المطلب الأول : تعريف الوكالة و الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أولا التعريف ـ الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

هيئة عمومية ذات طابع خاص تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة؛ تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة حاملي أفكار مشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات وتسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة؛ تتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى كل الولايات.[1]

ثانيا الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

طبقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، لا سيما تشجيع استحداث النشاطات و تحسين أداء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تم اعتماد استراتيجية جديدة ترتكز على رؤية اقتصادية بحتة. (مجلس الوزراء المنعقد في 23أوت 2020 برئاسة رئيس الجمهورية)

و ترتكز هذه المقاربة على المحاور التالية:[2]

1- بعث و عصرنة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

2- وضع نظم بيئية لدعم و ترقية المؤسسة المصغرة.

1- بعث و عصرنة جهاز الوكـــالـــة الـوطنـيـــة لـدعـــم وتـنـمـيـة المـقـاولاتـــيـــة:

- ✓ إعادة تكييف مهام الجهاز و الوكالة وفقا للاستراتيجية الجديدة،
- ✓ مراجعة الاطار التنظيمي للجهاز و الوكالة،

[1] https://promoteur.anade.dz juin 2023
[2] https://promoteur.anade.dz juin 2023

- ✓ مراجعة تدابير الدعم و الامتيازات الممنوحة لحاملي المشاريع،
- ✓ إعادة تنظيم و تكييف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

2- وضع النظم البيئية الملائمة لدعم و ترقية المؤسسة المصغرة :

- ✓ تشجيع ظهور نظام بيئي محلي يفضي إلى إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة ذات القيمة المضافة، لا سيما في مجال الإنتاج، الخدمات والحرف، مع مراعاة فرص واحتياجات السوق المحلية و/ أو الوطنية؛
- ✓ التكفل بالمؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات و ذلك من خلال :
- ✓ إعادة تمويل نشاطها أو مراجعة فترة تسديد قروضها البنكية،
- ✓ تشجيع المناولة و توفير مخططات الأعباء لفائدتها.
- ✓ تكوين حاملي المشاريع في كيفية تسيير المؤسسة.

المطلب الثاني مهام الوكالة و شروط الاستفادة و مراحل الإنجاز و المراقبة

أولا-المهام مـــــــــــن مهـــــــام الـــــــــــوكالة

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها

بالإضافة للمهام السابقة تضطلع وكالة ANADE بمهام جديدة من بينها:

- إعداد خارطة النشاطات و المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع

- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء.
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة

ثانيا-شروط الاستفادة

- **أن يتراوح عمره ما بين 19 و 55 سنة؛**
- **أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني و /أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى؛**
- **أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛**
- **ألاّ يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات**

ثالثا- مراحل الإنجاز و المرافقة

- فكرة المشروع
- التسجيل عبر الموقع الالكتروني للوكالة
- استقبال و توجيه
- محادثات فردية
- إعداد المشروع
- تكوين صاحب المشروع
- المصادقة على المشروع من قبل لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع
- موافقة البنك
- الإنشاء القانوني للمؤسسة
- تمويل المشروع
- إنطلاق النشاط، متابعة النشاط.

المطلب الثالث: صيغ التمويل و الإعانات الممنوحة

هناك تلاث صيغ تقدمها الوكالة وهي كالاتي[1]

1-التمويل الذاتي: هذا النوع من التمويل يتكون من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر بنسبة %100

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000	%100

ويتم الاستعانة بالوكالة للاستفادة من الإعانات الممنوحة و التي تتمثل في الإعانات الجبائية

ا- مرحلة الإنجاز

- تخفيض الرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة
- الإعفاء من القيمة المضافة على العتاد بالنسبة للمؤسسات المصغرة التي اختارت النظام الحقيقي
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- مرحلة الإستغلال:

- الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية,
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.

[1] https://promoteur.anade.dz juin 2023

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02سنة) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

2-التمويل الثنائي

قي هذه الصيغة تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر و قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة و فيما يلي توضيح للهيكل المالي :

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالةANADE
حتى 10.000.000	%50	%50

وفي هذا الإطار تقدم الوكالة مجموعة من الامتيازات الجبائية

أ –في مرحلة إنشاء المشروع:

- تطبيق معدل منخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في لإنجاز
- الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتتابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب – مرحلة استغلال المشروع

الإعفاء من الرسم العقاري البنايات و إضافات البنايات المدة ثلاث 03 سنوات، أو ستة 06 سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو عشرة 10 سنوات لمناطق الجنوب).

الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

– الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال المدة ثلاث 03 سنوات، ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة 06 سنوات للمناطق الخاصة ، أو عشرة 10 سنوات لمناطق الجنوب).

– تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدق غير محددة.

عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة بتخفيض جبائي ب:

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

3-التمويل الثلاثي

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة و يتكون من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر، قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة و قرض بنكي منخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة لضمان مخاطر القروض، وفيما يلي توضيح لهذه الصيغة.

التمويل الثلاثي					
قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة ANADE	البنك
حتى 10.000.000	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	غير البطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب العليا و المناطق الخاصة	%12	%18	%70
		باقي المناطق	%15	%15	%70

و في هذا الإطار هناك مجموعة من الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

1. **تخفيض نسب الفوائد البنكية تخفيض** نسبة الفائدة القرض البنكي ب 100% بالنسبة للنشاطات (نسبة الفائدة 0 %).

2. **الإعانات المالية تمنح للشباب أصحاب المشاريع ثلاثة قروض إضافية.**

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج .
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

3. **الامتيازات الجبائية :** تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية.

أ- في مرحلة إنشاء المشروع:

- تطبيق معدل منخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتتابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب – مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري البنايات و إضافات البنايات المدة ثلاث 03 سنوات، أو ستة 06 سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو عشرة 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال المدة ثلاث 03 سنوات، ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة 06 سنوات للمناطق الخاصة ، أو عشرة 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدق غير محددة.

عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة بتخفيض جبائي ب:

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.

- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

4-مدة تسديد القروض

المدة / أنواع التمويل	مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهراً	05 سنوات	05 سنوات(بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

فترة التسديد : 11سنة و 06 أشهر بالنسبة للتمويل الثلاثي

فترة التسديد : 5 سنوات و 6 اشهر بالنسبة لتمويل الثنائي

ملاحظة:

* يقوم البنك أو المؤسسة المالية بمعالجة ملف القرض في أجل أقصاه شهران (02)، ابتداء من تاريخ إيداعه لدى مصالحه من طرف أعوان الوكالة.

* يمكن تمويل المشاريع بصيغ التمويل الإسلامي المعتمد لدى البنوك وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به

القيمة القصوى للتمويل في حدود 10 ملايين دينار جزائري.

المبحث الثالث: الية تمويل مؤسسة صغيرة او متوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إضافة إلى إبراز أبرز مهامه.

1.تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصاديون لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 88/105 بتاريخ 13 مارس 1982م، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988م عدّل وأكمل بقانون 88/01 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988م، ووضح طرق العمل وإجراءات التمويل فتحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجّل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989م لدى مكتب التوثيق بالجزائر العاصمة.[1]

في بداية المشوار كان مكوّن من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية ، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك عمد إلى توسيع مجال نشاطاته وتدخلاته في المجال المالي وهو الآن بصدد شق طريق سوق يتميز بالمنافسة القوية 300 وكالة بر التراب الوطني.

2. مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة تطورات ليصل إلى المستوى الذي هو عليه الآن و التي يمكن لخيصها فيما يلي:[2]

[1] https://badrbanque.dz juin 2023
[2] https://badrbanque.dz juin 2023

من 1982 الى 1990 خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية ، والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

1991 إلى 1999 بموجب صدور القانون 90/10 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك ، توسعت آفاق بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991 ، و تطبيق نظام "SWIFT" لتطبيق عمليات التجارة الخارجية وتم وضع برمجيات مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع، وتم تشغيل بطاقة السحب والتسديد BADR خلال هذه الفترة، وتميزت أيضا بإدخال عملية الفحص السلكي(Télétraitement) وتم في سنة 1998 تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

من 2000 الى يومنا هذا: تميزت بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في محال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردودها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال التمويل الاقتصادي ، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ،وفي نفس الوقت تحسين مستوى معنوياته للقطاع الفلاحي بهدف مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ، ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك يحدث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي.

كما تم تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (SYBU) كزبون مقدم للخدمة، وتخفيف مختلف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، وتم إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة وقام بإدخال كامل للإعلام الآلي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة وهي . ملك للبنك ومصمم من طرف مهندس المؤسسة، إضافة إلى قيامه بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد، ويقوم بترتيب القروض

الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة. كما أن له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

كما وسيطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2018 قروض إسلامية تخص القروض الاستثمارية التي تكون وفق صيغة المرابحة وبيع السلم إضافة إلى الإجارة leasing الذي سيوجه خصيصا إلى المكننة ومنتجات أخرى.

.3. المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه والتي تتمثل فيما يلي:[1]

مبدأ الاستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدّم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلاً عن الحكومة وعن الخارج.

مبدأ القرض والمخاطرة: بما أنّ البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي يتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

مبدأ السيولة يتعامل البنك مع النّاس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفتر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن. **مبدأ الخزينة:** ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

مبدأ الأمن: وهنا يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادّخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا، فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

[1] https://badrbanque.dz juin 2023

4. موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من المرسوم رقم 22-06 المؤرخ في 13 مارس 1982 من:

- رأسماله الأساسي واحتياطاته.
- الودائع الفردية والمحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- الأموال المتوفّرة التي تأتمنه عليها الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية.
- القروض التي يمكنها أن تنعقد بالمستندات المالية وغيرها من السفتجات.
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات البنكية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1.مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ويمكن إيجاز هذه المهام في :[1]

- تنفيذ السياسة الحكومية الرامية إلى تنمية الاقتصاد الوطني.
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات التقليدية.
- تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة الأجل بما في ذلك قروض الاستغلال وقروض الاستثمار والقروض الإيجارية.
- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- سعيه بصفته مؤسسة للتخطيط المالي لتطبيق المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف مخططات التنمية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في عملية التنمية الريفية.

[1] https://badrbanque.dz juin 2023

- التطور الاقتصادي للوسيط الفني.
- استقبال الودائع بمختلف أجالها من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- توزيع المنح من الدولة لمستحقيها والسهر على الاستعمال الأحسن والعقلاني لهذا

2.أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق استراتيجيات وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[1]

- تحسين نوعية الخدمات وذلك من أجل مواجهة المنافسة.
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- رفع مستوى المعيشة وتطور الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها.
- الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة.
- دفع التنمية الريفية بصفة ملموسة حيث تلقى الفلاحة الحصة الأكبر من اهتمامات بنك بدر وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمنتجات الفلاحية.
- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- مرونة ونمو سريع وتبدل جذري في هيكلة المرحلة الانتقالية.
- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات.
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- إبقاءه كأكبر بنك فلاحي في البلد.
- مساعدة الفلاحين على تصدير منتوجاتهم خارج حدود الوطن.
- فتح وكالات في مدن تحمل وتأتي بالموارد التي هو في حاجة إليها لأداء نشاطاته.

[1] https://badrbanque.dz juin 2023

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري

الفرع الأول الدراسة التقنية للمشروع

بتاريخ محدد تقدم أحد الزبائن إلى الوكالة بمشروعه من أجل الحصول على قرض استثماري من البنك في إطار التأمين على البطالة)cnac)، والغرض من هذا القرض هو تمويل إنشاء وحدة لتربية الأبقار ولهذا الغرض تم طلب قرض بنكي استثماري بملغ يقدر ب 3532316.16دج.

1.التقديم العام للمشروع الاستثماري:

-**تقديم المشروع:** المشرو ع هو إنشاء وحدة لتربية الأبقار.

-**موقـع تواجـد المشـروع:** يتواجد هذا المشروع في منطقة ريفية،فلاحية، بلدية عين الحجر ،ولاية سعيدة.

-**التأثير الاقتصادي للمشروع:** يساهم هذا المشروع في خلق مناصب عمل، منصب واحد متوقع، وقابل للارتفاع في المستقبل.

2- تحليل السوق:

يتم إجراء تحليل السوق من خلال دراسة المنتج والطلب والعرض عليه، وتقييم درجة المنافسة في السوق.

الطلب في السوق: يُعتَبَرُ هذا النوع من النشاط مرغوبًا في السوق، حيث يشهد طلبًا مستمرًا وزيادة مستدامة من قِبَل الأفراد.

العرض: يعاني العرض في السوق من نقص وعجز في الوفرة.

3.السياسة والوسائل التجارية:

الأهداف التجارية: تتمثل الأهداف التجارية للمشروع في:

- تقديم منتجات وخدمات ذات أهمية.
- توفير مناصب الشغل.
- المساهمة في تخفيف الندرة التي تشهدها مادة الحليب.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والنشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (01):رقم الأعمال التقديري لخمس سنوات

الوحدة: دج

السنة	01	02	03	04	05
رقم الأعمال	2529600.00	2928328.20	2928328.20	2788884.00	2656080.00

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

الوسائل والمعدات:

الجدول رقم (02): تكلفة اقتناء الآلات والمعدات والأبقار

1البيان	الكمية	سعر الوحدة	السعر الإجمالي
الحالب مع معداته	01	135000.00	135000.00
خزان التبريد	01	650000.00	650000.00
حوض حديدي	05	5500.00	27500.00
بقر حلوب	10	340000.00	3400000
التكلفة خارج الرسم	4062500.00		
tva 17%	690625.00		
التكلفة متضمنة الرسم	4753125.00		

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على الفواتير المقدمة من الوكالة.

المساعدات المتوقّعة:

-الإعفاء من نسبة فائدة القرض البنكي.

-الإعفاء من tva للمعدات.

-ضمان القرض.

-الاستفادة من نسبة تخفيض حقوق الجمركة.

-التخفيض من رسوم النقل.

4.الوثائق الإدارية والمحاسبية:

لقد تم إيداع الملف من قبل الزبون على مستوى الوكالة حيث كان مرفقا ب:

الوثائق الإدارية: تتمثل الوثائق الإدارية المودعة في:

-طلب خطي لمنح قرض بنكي موجه إلى السيد المدير العام للوكالة.

- شهادة ميلاد.

-شهادة إقامة لصاحب المشروع .

-شهادة تثبت المؤهلات المهنية لصاحب المشروع.

- نسخة طبق الأصل من شهادة التعريف الوطنية

- .نسخة من السجل التجاري.

- تصريح بالوجود.

- عقد الملكية.

- شهادة عدم الخضوع للضريبة.

- تصريح شرفي بالالتزام بالمساهمة الشخصية.

الوثائق التقنية: تمثلت في :

- الدراسة التقنية الاقتصادية.
- فاتورة شراء الآلات والمعدات.
- فاتورة شراء الأبقار.
- شهادة التأهيل.

الوثائق المحاسبية: تمثل الملف المالي والمحاسبي لصاحب المشروع في:

- الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة.
- الميزانية الافتتاحية.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس.
- جدول اهتلاك القرض.
- فتح حساب خاص للمستثمر لدى الوكالة.

الفرع الثاني الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

1.الوثائق المالية والمحاسبية المقدمة:

تتمثل الوثائق المالية والمحاسبية في كل من الميزانية التقديرية للخمس سنوات القادمة، الميزانية الافتتاحية للمشروع، جدول حسابات النتائج التقديرية ومخطط التمويل التقديري.

1-1.الميزانية التقديرية للخمس السنوات القادمة:

في البداية سنعرض الميزانية التقديرية للخمس السنوات القادمة بمبالغها الصافية.

المبلغ الصافي=المبلغ الخام-الإهتلاكات

الجدول رقم (03):الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة.

البيان/السنوات	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
الأصول	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
مصاريف أولية	32000	24000.00	16000.00	8000.00	0.00
مجموع المعدات	3530500	2647875.00	1765250.00	882625.00	00
معدات وأدوات	620100	465075.00	310080.00	155025.00	00
الماشية	2910400	2182800.00	1485200.00	727600.00	00
معدات النقل	00	00	00	00	00
أجهزة الإعلامألي	00	00	00	00	00
الهاتف/فاكس	00	00	00	00	00
تثبيتات أخرى	00	00	00	00	00
3- المخزونات					
مواد ولوازم	00				
4الخزينة	1618103.53	1304275.93	1620529.25	1883411.90	2140401.06
البنك	1132672.47	912993.15	1134370.47	1318388.33	148280.74
الصندوق	485431.06	391282.78	486158.77	565023.57	642120.32
مجموع الأصول	5180603	3976150.93	3401779.25	2774063.90	2140401.06
الخصوم					
1- رأس المال	100923.32	100923.32	100923.32	100923.32	100923.32
نتيجة النشاط		134437.59	208473.86	266529.14	287194.74
ديون الاستثمارات					

قروض بنكية	3532316.16	2119389.70	1412926.46	706463.23	0.00
قروضأخرى(c)nac	1412926.46	1412926.46	1412926.46	1412926.46	1412926.46
ديون الموردون					
ديون قصيرة الأجل					
ديون الاستغلال					
نتيجة السنة	134437.59	208473.86	266529.14	287194.74	339356.54
المجموع العام	5180603.53	3976150.93	3401779.25	2774036.90	2140401.06

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

نلاحظ ان الميزانية المالية التقديرية تعطي نتائج إيجابية طوال الخمس سنوات القادمة،وهذا ما يقلل من المخاطر المحتملة في حالة منح هذا القرض.

2-1الميزانية الافتتاحية للمشروع: بعد عرضنا للميزانية التقديرية سنقدم الميزانية الافتتاحية التي جاء بها المشروع

الجدول رقم(04):الميزانية الافتتاحية للمشروع

الأصول	القيمة	الخصوم	القيمة
2- الاستثمارات		1- رأس المال	100923.32
- مصاريف إعدادية	40000.00		
- آلات ومعدات	775125.00		
- الماشية	3638000.00		
- معدات النقل	00		

– أجهزة الإعلام الآلي	00		
– الهاتف/فاكس	00		
– تثبيتات أخرى	00		
4– حقوق ومتاحات		5– ديون الاستثمار	
– الصندوق	210600.00	– قروض بنكية	3532316.16
			1412926.46
– مساهمة صندوق الضمان	61815.53	– قروض أخرى(cnac)	
التأمين	320625.41		
المجموع	5046165.94	المجموع	5046165.94

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

3-1.جدول حسابات النتائج التقديرية:

الجدول رقم (05): جدول حسابات النتائج التقديرية tcr للسنوات الخمس القادمة.

السنة / البيان	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
إنتاج مباع مبيعات استثنائية خدمات مقدمة	2529600	2656080	2788884	2928328.2	3074744.61
رقم الأعمال	2529600	2656080	2788884	2928328.2	3074744.61

المواد والسلع المستهلكة	758880	796824	836665.20	878498.46	922423.38
المواد الاستهلاكية	43000	43860	45175.80	46982.80	49332
خدمات خارجية	443625.41	452497.90	462802.50	474643.10	488167.9
القيمة المضافة	1284094.59	1362898.10	1444240.50	1528203.84	1614821.33
الضرائب والرسوم	50592	53121.60	55777.68	58566.56	61494.89
المساهمات الاجتماعية	27000	20165.64	31271.08	39979.37	43079.21
تكاليف المستخدمين	181440	190512	200037.60	210039.48	220541.45
مخصصات الاهتلاك	890625	890625	890625	890625	890625
أعباء مالية	00	00	00	00	00
أعباء الاستغلال	2395162.41	2447606.14	2522354.86	2599334.78	2675663.84
الإجمـــالي الخـــام لاعباء الاستغلال	134437.59	208473.86	266529.14	328993.42	399080.77
ضرائب على الدخل	00	00	00	41798.68	59724.23
النتيجـــة الصـــافية للاستغلال	134437.59	208473.86	266529.14	287194.74	339356.54

مخصصات الاهتلاك	890625.00	890625	890625	890625	890625
التدفق النقدي الخام	1025062.59	1099098.86	1157154.14	1177819.74	1229981.54
تسديد أصل القرض	706463.23	706463.23	706463.23	706463.23	706463.23
التـــدفق النقـــدي الصافي	318599.36	392635.63	450690.91	471356.51	523518.31

المصدر:من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

التعليق على الجدول: يعبر الجدول أعلاه عن تشكيل نتيجة المؤسسة خلال الخمس سنو ات القادمة،حيث لاحظنا أن التقديرات المتراكمة توضح لنا أن القيمة المضافة المعطاة تغطي تكاليف التشغيل حسب رقم الأعمال المعطى عن طريق بيع المنتجات كما نلاحظ أن النتيجة الصافية في ارتفاع من سنة لأخرى كذلك الأمر للقيمة المضافة فهي تنمو وترتفع خلال السنوات الخمس القادمة.

1-4مخطط التمويل التقديري:

الجدول رقم(06):مخطط التمويل التقديري

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رصيد السنة السابقة	00	208473.86	266529.14	287194.74	339356.54
الموارد					
رقم الأعمال	2529600	265080	2788884	2928328.20	3074744.61
الاهتلاكات	882625	882625	882625	882625	882625
خفـــض المصـــاريف	8000	8000	8000	8000	8000

الأولية					
مجموع الموارد	3420225	3755178.86	3946038.14	4106147.94	4304726.15
المصاريف					
المستهلكات	43000	43860	45175.80	46982.80	493332
خدمات خارجية	443625.41	452497.90	462802.50	474643.10	488167.90
مصاريف شخصية	208440	210677.64	231308.68	250018.85	263620.66
الضرائب والرسوم	50592	53121.60	55777.68	58566.66	61494.89
أعباء مالية	00	00	00	00	00
سداد القرض	706463.23	706463.23	706463.23	706463.23	706463.23
المادة الأولية المستهلكة	758880	796824	836665.20	878498.46	922423.38
مجموع المصاريف	2211000.64	2338193.09	2415173.02	2491502.07	2263444.37
الخزينة	1209224.36	1491734.49	1607845.05	1690974.93	1813224.8

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المقدمة.

2التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية لملف القرض :بعد عرضنا للقوائم المالية والقوائم المحاسبية لملف القرض سوف نقوم بتحليل وقراءة هذه القوائم باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية.

2حساب مؤشر الخزينة :من أجل حساب مؤشر الخزينة يجب حساب كل من رأس المال العامل وكذا احتياجات رأس المال العامل باعتبار :

الخزينة=رأس المال العامل –FRاحتياجات رأس المال العامل BFR.

رأس المال العامل الدائم=أموال دائمة–أصول ثابتة .

احتياجات رأس المال العامل=BFRأصول متداولة–ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(07):المؤشرات المالية للسنوات الخمس.

المؤشر/السنة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
FR	1618103	6391552	4884500	3361467	2106444
BFR	00	- 5087277	- 3263971	- 1478056	-33970
الخزيـنة	1618103	1304275	1620529	1883411	2140401

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المقدمة.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نجد أن :

- **رأس المـال العامـل:**نلاحظ أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب في كل السنوات،هذا يعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، وبالتالي فان لها هامش أمان لمواجهة مستحقاتها.
- احتياجات رأس المال العامل: نلاحظ أن المشروع لم يحقق احتياج رأس مال،أما السنوات الأربعة الأخيرة كان سالبا،وهذا يعني أن الموارد أكبر من الاستخدامات،والمشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.
- **الخزينة:** نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الخمس السنوات التقديرية، وفي تزايد من سنة لأخرى مما يدل أن الخزينة تعاني من فائض في الأموال وهذا ليس في صالح المشروع، وبالتالي يجب على صاحب المشروع أن يستثمر أمواله في تجديد الأجهزة وغيرها.

2-2النسب المالية:

الجدول رقم(08): النسب المالية للسنوات الخمس القادمة.

النسب	السنة 01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05	المعيار
نسب الهيكلة المالية	1.42	1.89	2.83	5.67	0.00	>3
القدرة على السداد	0.06	0.14	0.23	0.32	0.43	-1
معدل القيمة المضافة	0.51	0.51	0.52	0.52	0.53	0.35
نسبة المديونية	11.75	7.63	4.98	3.18	1.43	< 3

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المقدمة.

التعليق:نلاحظ من خلال الجدول المقدم للنسب المالية للسنوات الخمسة للمشروع أن نسبة الهيكلة المالية كانت ترتفع من سنة لأخرى وبلغت 00 في السنة الأخيرة.أما بخصوص قدرة السداد فكانت أقل من 01 خلال الخمس السنوات وكانت ترتفع من سنة لأخرى وبلغت في السنة الأخيرة،0.43أما بالنسبة لمعدل القيمة المضافة فكان ثابت خلال السنة الأولى والثانية ليرتفع بمعدل ثابت أيضا في السنة الثالثة والرابعة وبلغ في السنة لخامسة،0.53 . بالنسبة للمديونية فنلاحظ تناقص مستمر مما يدل أن المشروع يسدد ما عليه من ديون من سنة لأخرى ،كما بلغت في السنة الخامسة 1.43 بعدما كانت في السنة الأولى11.75 هذا مؤشر جيد للمشروع الذي في طريقه إلى تحقيق الاستقلالية المالية.

3-2حساب نسب المردودية:

الجدول رقم(09):نسب المردودية للسنوات الخمس القادمة

النسبة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
النتيجة	0.053	0.078	0.095	0.098	0.109
رقم الأعمال					
الاستثمارات	2.77	1.96	1.23	0.06	00
القيمة المضافة					
القيمة المضافة	0.50	0.51	0.52	0.52	0.53
رقم الأعمال					

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانيات المقدمة

التعليق:نلاحظ أن نسبة النمو في رقم الأعمال كانت ترتفع من سنة لأخرى حيث كانت في السنة الأولى 0.053وبلغت 0.109 في السنة الأخيرة. ونلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال قدرت ب0.50 في السنة الأولى0.51،في السنة الثانية وفي السنة الثالثة والرابعة شهدت ثباتا بنسبة قدرت ب0.52،وعادت إلى الزيادة في السنة الخامسة .فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسب المردودية جيدة لخمس سنوات وعليه فهي تسمح بتسديد قيمة القرض في الآجال المحققة مع تحقيق فائض نقدي وهذا معناه تقليل المخاطر المرتبطة بهدا القرض.

3.القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة :

انطلاقا من الوثائق المحاسبية المقدمة(ميزانيات،جدول حساب النتائج،اهتلاك الاستثمارات،مخطط التمويل التقديري(يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية :**رقم الأعمال:** من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن رقم الأعمال يرتفع من سنة لأخرى فكان في السنة الأولى 2529600 دج ليصل في السنة الخامسة 3074744.61دج وهذا ما يدل على أن المشروع يحقق نتائج ايجابية.

القيمة المضافة: باعتبار أن القيمة المضافة في التحليل المالي هو الفائض الذي تحققه المؤسسة، وهي مقدار ما أضافته هذه المؤسسة إلى ما استخدمته من موارد ولوازم مستهلكة،وكذلك من خدمات، نلاحظ من جدول حساب النتائج أن القيمة المضافة في تزايد مستمر عبر السنوات الخمس المدروسة .حيث انتقلت القيمة من 1284094.59 د.ج في السنة الأولى إلى 1614821.33 دج في السنة الخامسة،وهذا مؤشر ايجابي لعملية تسيير نشاط المشروع. فالمشروع يتحسن من سنة لأخرى خلال السنوات التقديرية المدروسة، وهذا يعني مزيدا من القدرة المالية على الوفاء بالديون والوصول إلى الاستقلالية المالية.

التدفق النقدي: هو واحد من بين أهم المؤشرات المالية المعتمدة في الدراسة، ونعني به محاسبيا الزيادة النقدية المتولدة نتيجة عمليات تشغيل لفترة معينة فهو يمثل الفائض أو الزيادة المترتبة عن سير نشاط المؤسسة خلال دورتها المحاسبية،فما تتحصل عليه المؤسسة يسمى بالمقبوضات وما تنفقه هو مدفوعات.

ونلاحظ من جدول حسابات النتائج أن قيم صافي التدفق النقدي عرفت ارتفاعا خلال الخمس السنوات على النحوالتالي318599.36دج/392635.63/،دج450690.91،دج،/471356.5دج،/ 523518.31دج.

وهي على العموم مؤشر إيجابي في عملية سير المشروع لأنها تعبر إمكانية إيجابية للتمويل الذاتي للمشروع وإمكانية تجاوزها بذلك لمختلف الأخطار المحتملة والحالات الطارئة الممكن تواجدها.

الفرع الثالث: القرار المتخذ من إدارة البنك

1.الضمانات:

من أجل التسيير الأمثل لمخاطر القروض ومن أجل تفادي الوقوع في أخطار عدم السداد يعمل البنك على فرض ضمانات غالبا ما تكون قيمتها أكبر من قيمة القرض من أجل تقليل المخاطر .يمكن أن نجمع بعض الضمانات التي احتوى عليها ملف المستثمرفي النقاط التالية:

- المساهمة الشخصية.
- حصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

مندوبية قسم الشرطة للتأمين ضد الكوارث.

- الرهن الحيازي للعتاد.

– الرهن العقاري للأراضي.

– تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض

– .وثيقة تأمين متعددة المخاطر.

–اتفاقية القرض .

–سندات القرض .

2.الأخطار :للمشروع بعض الأخطار تتمثل في:

– إبعاد المشاكل الضريبية وشبه الضريبية كون الاستثمار جديد.

– في المخطط التجاري المنافسة تستطيع أن تكون نسبية.

– المنتوج يستطيع أن يسير دون صعوبة التضخم والكساد بسبب طبيعة المنطقة.

3.القرار النهائي :باعتبار الامتيازات التي يتمتع بها المشروع وهي:

–تزويد السوق المحلي بالمنتوج الضروري.

– خلق مناصب شغل جديدة.

– تحقيق التنمية بالمنطقة.

– النسب المالية للمشروع جيدة.

– المشروع ذو مردودية جيدة.

وعليه فإن البنك بعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانيات التقديرية للخمس سنوات والتي كانت نتائجها ايجابية وموجبة. وبعد التحليل المتوصل إليه من خلال دراسة كل من الوضعية المالية التقديرية للمشروع بالإضافة إلى هيكلتها المالية الجيدة التي تمت دراستها عن طريق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وبالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال الجهوي جاء قراره بقبول ملف طلب القرض للمستثمر لتمويله في مشروع تربية الأبقار موفقا وسليما،واستوفى الملف كل الشروط اللازمة بما في ذلك التجانس المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وعليه تم منح قرض متوسط الأجل لمدة 08 سنوات للمستثمر بنسبة قدرها 02% أي ما يعادل 100923.32 دج.

وهذا ما يجعل من مجموع المساهمات بالشكل الآتي:

الجدول رقم (10): جدو ل مساهمات تمويل المشروع

الإسهامات	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%02	100923.32
مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)	%28	141926.46
مساهمة البنك	%70	3532316.16
المجموع	%100	3776065.94

المصدر :وثائق مقدمة من طرف البنك

خلاصة الفصل:

من خلال إكمال دراستنا لهذا الفصل التطبيقي وبالرغم من الحواجز التي واجهتنا في توفير الكم المناسب من المعلومات وهذا نظرا لتحفظ البنك، والوكالات الا اننا نرى ان هناك علاقة قوية بينهم وبين المؤسسات الناشئة وبالرغم من حداثة هذا النوع من التمويل الا انه وجد تفاعل كبير مع المؤسسات الناشئة.

حيث أن بنك التنمية والفلاحة تهدف الى تحقيق المردودية لكلا الطرفين ومن ثم النمو والتطور الاقتصادي كما اثبتت مؤخرا قدرتها على التحقيق السريع للربح والمردودية.

الخاتمة

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة وبالرغم من الايجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة إلا أنها معرضة أيضا لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، إلى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الإنشاء إلى التوسع وهذا ما يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي، فعملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث أنه يلعب دوار أساسيا في مختلف المراحل الإنتاجية التي تمر بها المؤسسة، إضافة إلى هذا فهناك عدة بدائل تمويلية مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات نذكر منها التمويل عن طريق رأس المال المخاطر والذي يساهم في التخفيف من حدة المشكل التمويلي الذي تعاني منه المؤسسات، ونظرا للمزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة.

أيضا من بين البدائل التمويلية نذكر التمويل الإسلامي والذي يعمل على أساس الجمع بين عنصر العمل وعنصر رأس المال هذا التمويل يعتبر أفضل بديل لتمويل هذه المؤسسات نظرا لخصوصياتها من جهة وكون النظام البنكي الإسلامي أكثر استقرارا ومرونة باعتباره يتطرق لأنواع مختلفة من التمويل تتناسب مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا – مناقشة الفرضيات

1 الفرضية الأولى : نعم توجد عدة خصائص تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات لكل مؤسسة مميزات وخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وكذا الحال مع المؤسسات الناشئة والتي تعتبر من المؤسسات الحديثة الشابة لأن معظم مؤسسيها شبان كما أنها تتميز بالإبداع والابتكار، و بدرجة عالية من المخاطرة وهذا ما يجعلها تعمل بشكل دائم للتقليل منها، أيضا تختلف عن غيرها في أنها لا تعتمد على بعد واحد فقط بل ترتكز على كل الأقسام المتعلقة بنشاطها، وسرعة اتخاذ القرار وقلة التدرج الوظيفي، عدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة ومرونتها وقدرتها على التأقلم.

2 الفرضية الثانية: نعم توجد هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

لا توجد مؤسسة ناجحة كونت نفسها بنفسها بل توجد ورائها مؤسسات أخرى وهياكل تدعمها للوصول إلى أهدافها المسطرة كما هو الحال مع المؤسسات الناشئة، والتي بدورها تحتاج إلى من يدعمها ويتابعها في

نشاطاتها مرحلة بمرحلة خاصة في المراحل الأولية من نشأتها، ومن بين الهياكل التي قامت بدعم المؤسسات الناشئة نذكر الحاضنات والتي تساعد صاحب المشروع على تحقيق واثبات إمكانيتها في المدى البعيد ومرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة، أيضا دار المقاولاتية والتي تساهم في تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة أصحاب المشاريع المشاتل والتي تقوم بالاستقبال والإيواء والدعم لفترات زمنية محدودة للشركات الناشئة والقيام بإيجار المحلات وتقديم الإرشادات الخاصة، بالإضافة إلى شركات رأس المال المخاطر.

3- الفرضية الثالثة: نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر

تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، ذلك أن نشاطاتها محدودة ومواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس والعمليات الأخرى، وهذا ما ينعكس على معاملات المؤسسات الناشئة مما يجعلها مضطرة إلى اللجوء إلى سياسات تمويلية بديلة ومتنوعة حيث يظل التمويل البنكي هو المصدر المألوف للحصول على وسائل التمويل، إلا أن المؤسسات الناشئة لا تيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك والمؤسسات المالية بسبب عدم ملائمة معايير الإقراض للمؤسسات الناشئة (عدم امتلاكها للضمانات التي يتعين تقديمها مقابل الحصول على القرض ضعف هيكلها، عدم انتظام السجلات المحاسبية، وارتفاع درجة المخاطرة)، وعليه تبقى إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات.

ثانيا – النتائج

– المؤسسات الناشئة هي مشروع تجاري جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء.

– المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.

– التمويل هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الأموال للمؤسسة المستثمرة من أجل إنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط المتفق عليها.

– تتعدد وتختلف أسباب تعثر الشركات الناشئة وأبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع، وضعف التمويل وتوفير السيولة.

– المؤسسات الناشئة ستساعد و بشكل كبير في حل مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات و هذا من خلال الاستثمارات الخالقة للثروة التي تنشأ المؤسسات.

– تعتبر هياكل دعم المؤسسات الناشئة Startup من الأساسيات الفعالة في نمو وتطور هذه المؤسسات.

ثالثا – التوصيات

– تشجيع الدولة على إقامة رأسمال المخاطر وذلك بمنحها الامتيازات المالية والجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم مع الرفع من مساهماتها للمؤسسات الناشئة وتساهم بذلك في تطوير السوق المالي عن طريق إدخال مؤسسات أخرى في البورصة بعد انسحاب شركات رأس المال المخاطر منها.

– دعم إنشاء حاضنات الأعمال وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.

– تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة في مرحلة ما قبل الإنشاء ومرحلة الإنشاء، كإضافة مهام أخرى لصناديق وكالات تدعم الشباب كالوكالة الوطنية لدعم الشباب الصندوق الوطني للتأمين على الطالب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

– العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى الشباب الجامعي لكي لا يعتمدوا فقط على الوظيفة العمومية وكذلك روح المقاولاتية وحب المخاطرة وتشجيع الأفكار الإبداعية.

– ترقية الصيغ التمويلية الإسلامية لأن الكثير من أصحاب المؤسسات لا يحبون التعامل بالصيغ الربوية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

كتب و مقالات

- شوقي بورقبة ،**التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، دارسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءات و التكلفة** ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ايريد ، الاردن،2013
- صبري مقيمح، حسينة خالدي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20اوث 1955، سكيكدة ،الجزائر، 2019
- كريمة سمطان، زبرة سعد قرمش ،**مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الج ازئر،2020
- خوني رابح و رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها** ،ط1, القاهرة : ايتراك للطباعة و النشر، 2008
- الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004
- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ،سلسلة المدرب العملية مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2002
- السيد سالع عرفة ،إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2009
- حنفي زكي محمد عيد،دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية،مطبعة دار البيان،القاهرة،1988
- رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)- ، حوليات جامعة بشار 1 في العلوم الإقتصادية، المجلد ،07 العدد ،03 ،2020
- عفاف لومايزية، "حاضنات الأعمال كألية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجازئر"، مع الاشارة الى بعض التجارب العلمية، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والأساليب المستحدثة، جامعة جيجل،2021
- الياس حناش، بوفنغور خديجة "المؤسسات الناشئة في الجازئر بين الواقع ومتطلبات التطوير"- دراسة تحليلية –مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل،2021
- بوزرب خير الدين ،خوالد أبو بكر ،تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة تحليلية- مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين أألساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل2021
- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية ،الطبعة الثالثة، مركز دالتا للطباعة ،1996
- محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان ،1996
- أسعد حميد العلي،إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر)،اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،2013

- صادق راشد الشموري،إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية،دار اليازوزي للنشر و التوزيع، عمان ،2012
- Jaffuex corynne,bourse et financement des entreprises, Edi tion dalloz,paris,1994,p05
- مصطفى بورنان ،علي صولي ،الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول النشاء المؤسسات الناشئة) ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 11، 2020
- مندر قحف، مفهوم التمويل في االقتصاد االسالمي، البنك االسالمي للتنمية، بحث تحليلي رقم13 1998.
- ضياف علية ، حمانة ،"رأس المال المخاطر ، اتجاه عالمي لتمويل المؤسسات الناشئة –حالة الجزائر- مجلة الباحث الاقتصادي ،العدد 05 ،جامعة باجي مختار ، عنابة ،جوان 2016
- مراد إسماعيل،حاضنات العمال التكنولوجية الايام العلمية الثانية حول المقاولاتية
- وليد بولغب، " الشركات الناشئة وامكانية انجاحها في الجزائر" مقال منشور في اطار الكتاب الجامعي بعنوان " اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين ألساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، 2021
- عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،1999
- ابو عتروس عبد الحق،الوجيز في البنوك التجارية(عمليات،تقنيات،تطبيقات)،جامعة منتوري قسنطينة،بدون سنة النشر
- بوالريحان فاروق وآخرون " دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزاائر-حالة الشركة المالية الجزائرية ألوروبية للمساهمة". مقال منشور في اطار الملتقى الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل 2021
- المنظمة العربية لتنمية الصناعة و التعدين ، دليل الحاضنات الصناعية، اوت 2005

مذكرات التخرج

- هواري يرمقران،يواو يوسف ، اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر كلية العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2016/2015
- ميثم صاحب عجام ،نظرية التمويل، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الاردن ،2001
- حمزة الشيخي ، ابراهيم الحزراوي، الادارة المالية الحديثة دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن
- قشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات -فيناليب – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير ، 2011*2012 جامعة الجزائر

- جمعي عماري، إستراتجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شيادة دكتو راه، قسم عموم تسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011
- قاسيمي أسيا،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك(حالة القرض الشعبي الجزائري)،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير،تخصص مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،2008 -2009
- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والموسطة،مذكرة لنيل الماجستير،جامعة بوضياف، المسيلة ،الجزائر ،2007
- زواوي فضيلة، "تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونالغاز-" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، 2008- .2009
- نعيمة بن عامر،البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان،مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية ونقود،جامعة الجزائر2014,03
- بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروي البنكية – دراسة حالة بعض المؤسسات بورقلة-، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، 2012-2013
- بريان نسرين ،بونويوة جهينة ، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في أحداث التنمية الإقتصادية في الجزائر ،مذكرة نيل شهادة الماستر ، البويرة 2017
- عبد الحفيظ دحية ،علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الاقتصادية(حالة الجزائريين الماضي والحاضر)،رسالة ماجستير في المالية،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،1997
- موالي مليكة ،التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب ،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تيميمون الوكالة 251،جامعة أحمد دراية أدرار ،2016-2017
- إبراهيم بوكراع،إدارة الق روض البنكية وتسيير مخاطرها،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03،الجزائر،2005/2004
- منصوري محمد العروسي،نظام الرهن الحيازي العقاري في القانون المدني الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون،تخصص عقود مسؤولية،كلية الحقوق بن عكنون،جامعة الجزائر،2012-2013
- أيت عكاش سمير، تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،
- محمد رانول ،بن داودية وهيبة،مذكرة تخرج
- بو البعيرواقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر،دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة

المجلات

- مجموعة من الباحثين ، دراسات و ابحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 12، العدد01 جامعة زيان عاشور الجلفة ، 24 اكتوبر 2020
- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة. دراسة حالة الجزائر ،مجلة البشائر الاقتصادية المجلد رقم 04 العدد 02 جامعة 20 اوت 1995، سكيكدة ،الجزائر،2018
- مصطفى بورنان، علي صولي ،الاستراتيجيات المستحدثة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة(حلول لانشاء المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 11،العدد 01،2020
- فاطمة بلقواسمي ،أحمد بن يوسف ،أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة في الجزائر –دراسة تحليلية – جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،المجلد 02 العدد01 ،2020
- بوزرب خير الدين،خوالد ابوبكر، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع و المأمول

ملتقيات

- عبد الله بمعبدلي، تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، كمية الحقوق والعموم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019
- عاطف الشبراوي ،حاضنات العمال في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،18/ افريل2006،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف،الجزائر
- شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992
- الملتقى الوطني الثاني عشر، مرجع سابق، ص 18-19
- حسين بلعجوز،إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، يومي 6جوان ،2005،المركز الجامعي، جيجل،الجزائر
- تقريرا لقناة الجزيرة،" وادي السيليكون...قطب التكنولوجيا الأمريكية

النصوص و المراسيم القانونية

- المرسوم التنفيذي رقم (254 – 20) المؤرخ في 15 سبتمبر 2020

المواقع و المدونات

- مختار درويش، مدونة 6 https://blog.mostaql.com/establish-a-startup/ ماي 2023

Silicon valley, America’s innovative advantage,www.the bal ance.com.20/11/2019

- The biggest companies In silicon,www.investopedia.com,20/11/2010
- -www.compta-213.com/2019/03/les.reserves.html
- -https://www.mdrscenter.com
- -www.ahli.com
- -https://promoteur.anade.dz
- -https://badrbanque.dz